الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وأثرها علي بحيرة المنزلة وعموم المسطحات المائية

د. عبد الرحمن محمد البكرى

ملخص البحث:

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، هي إحدى الجهات المتخصصة وأنشأت بالقرار رقم١٩٠ لسنة ١٩٨٣وتختص بالدراسات العلمية والإشراف علي كافة المقرات المائية في عموم مصر من بحار وأنهار وبحيرات، ومنهم بحيرة المنزلة ، والتي تقع في شمال شرق الدلتا وسواحلها تطل علي محافظات عديدة ،دمياط، بورسعيد، الدقهلية ، الشرقية وهي أكبر البحيرات المصرية ، وتخضع بحيرة المنزلة في إدارتها للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، وهذه الهيئة تتبع وزارة الزراعة.

مقر الهيئة مدينة القاهرة ويتبعها إدارات مختلفة في مواقع تلك البحيرات أو قريبة منها ، لتمكن إدارة الهيئة من التواصل والإشراف وتنفيذ المهام حسب خطة الهيئة لتحقيق أهدافها المرجوة في تنمية وتطوير الثروة السمكية في مختلف المسطحات المائية التي تتبعها بمساعدة مختص في الثروة السمكية والأحياء البحرية وكل ما هو مطلوب لتنفيذ مهام وخطة الهيئة المرسومة والمقررة وفي هذا الفصل المقدم كتب عن الهيئة ودورها وسياستها مع التركيز علي أثر الهيئة وتقيم عملها علي مسطح بحيرة المنزلة ، وبقدر الإمكان تقييم دور وأثر الهيئة علي باقي المسطحات المائية في عموم مصر .

Abstract:

The General Authority for the Development of Fish Wealth is one of the specialized bodies established by Decree No. 190 of 1983, which is concerned with the scientific studies and supervision of all water stations throughout Egypt from seafarers, rivers and lakes, including Manzala Lake, which is located in the northeast of the delta and its coasts. Dakahlia, the largest Egyptian lakes, and Lake Manzala under the management of the General Authority for the development of fish wealth, and this body follows the Ministry of Agriculture.

The Authority's headquarters is located in the city of Cairo and is followed by different departments in the locations of these lakes or nearby, to enable the Authority's administration to communicate, supervise and carry out the tasks according to the Commission's plan to achieve its desired objectives in developing and developing the fish resources in the different water bodies followed by the assistance of a specialist in fisheries and marine life, In this chapter, he wrote about the Commission, its role and policy, focusing on the impact of the Commission and evaluating its work on the Manzala Lake, and to the extent possible assess the role and impact of the Commission on the rest of the water bodies throughout Egypt.

المقدمـــة:

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ،هي إحـــدي الجهات المتخصصة وأنشأت بالقرار رقـــم١٩٠ لســـنة ١٩٨٣وتخـــتص بالدراســـات العلميـــة والإشراف علي كافة المقرات المائية في عمـــوم مصر من بحار وأنهار وبحيرات، ومنهم بحيرة المنزلة.

تقع بحيرة المنزلة فـــي شـــمال شـــرق الـــدلتا وسواحلها تطل علي محافظات عديدة ،دميـــاط، بورسعيد، الدقهليـــة ، الشـــرقية وهـــي أكبـــر البحيرات المصرية .

تخضع بحيرة المنزلة في إدارتها للهيئة العامـــة لتنمية الثروة السمكية ، وهذه الهيئة تتبع وزارة الزراعة.

مقر الهيئة مدينة القاهرة. ويتبعها إدارات مختلفة في مواقع تلك البحيرات أو قريبة منها ، لـــتمكن إدارة الهيئة من التواصـــل والإشـــراف وتنفيـــذ المهام حسب خطة الهيئة لتحقيق أهدافها المرجوة في تنمية وتطوير الثروة السمكية فـــي مختلـــف المسطحات المائية التي تتبعها بمساعدة مخـــتص في الثروة السمكية والأحياء البحرية وكل ما هو مطلوب لتنفيذ مهام وخطة الهيئـــة المرســـومة والمقررة وفي هذا الفصل المقدم كتب عن الهيئة ودورها وسياستها مع التركيز علي أثر الهيئـــة

وتقيم عملها علي مسطح بحيرة المنزلة ، وبقدر الإمكان تقييم دور وأثـر الهيئـة علـي بـاقي المسطحات المائية في عموم مصر ، وقد قسمت البحث إلي موضوعات مختلفة وفقـا لفهرسـت الموضوعات التالي:

فهرست الموضوعات:

- نشأة بحيرة المنزلة.
- إدارة بحيرة المنزلة قبل تأسيس هيئة الثـروة السمكية ١٩٨٣.

أولا: إدارة خفر السواحل ١٨٦٥م.

ثانيا: بين مصـلحة المطريـة وإدارة خفـر السواحل.

ثالثا: مصلحة خفر السواحل.

رابعـا: مصلحة مصايد الأسماك حتـى عـام ١٩٦٩.

خامسا: معاهد علمية وإنشاءات لتطوير أعمال الصيد في البحيرة.

سادسا: تحسينات إدارية ومالية.

- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

أهداف الهيئة واختصاصاتها.

- تشتت الجهاز الإداري للهيئة العامة لتنميـة الثروة السمكية وسـلبياته علـي بحيـرة المنزلة.
- تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن غياب التنسيق في قطاع الثروة السمكية وتعـدد جهات الإشراف .
- الهيكل الوظيفي لقطاعـات هيئـة الثـروة السمكية.

مزارع الأسماك.

- تقييم جهود هيئة الثروة السمكية وأثرها.

أ- جهود هيئة الثروة السمكية وأثرها علـي بحيرة المنزلة .

ب- جهود هيئة الثروة السمكية في التطوير وزيادة الإنتاج .

- هوامش الفصل الأول.
- ملاحق الفصل الأول.

نشأة بحيرة المنزلة:

لم تكن بحيرة المنزلة موجودة في تلك المنطقـة قبل القرن السادس الميلادي وفي ذلك يقول أحد مدراء بحيرة المنزلة[١] :" بحيرة المنزلة بحيـرة حديثة نسبيا ، إذ كانت أرضا زراعيـة يسـكنها الإنسان، ويعيش بها الحيوان الأليف والمستأنس والكاسر، فأصابها الله بزلزال ، فتفجرت الأرض بحيرة مترامية الأطراف تحوي أسماكا ، وتأوي طيورا، ويسكنها عالم غريب... كانت البحيـرة أرضا تقوم عليها عواصم ، ومدن ذات صناعة ، وبـلاد إشـتهرت بالتجـارة ، وقـري تجـود بالزراعات ، وكانت مصانع الغزل والنسيج بها ذات شهرت عالمية تصدر منتوجاتها إلي الشـام والعراق وبلاد المغرب فـي شـمال أفريقيـا ، وكانت بها مصانع للأسلحة.[٢]"

ويؤكد هذا الرأي "نقولا يوسف" فيما كتب عـن المنزلة ودمياط فيقول:" في أواخر أيام جستنيان الأول عام ٥٥١م ، حدث زلزال هائل دمر كثيرا من المدن منها المنزلـة ، والسـاحل السـوري وصحبه إكتساح البحر للمدن الواقعة علي تلـك السواحل فإكتسحتها مياه البحر[٣]".

ويقول بتلر (Alfred J. Butler) في كتابه عن فتح العرب لمصر ." كانت الأرض التي تغطيها مياه بحيرة المنزلة إلي ما قبل الفتح العربي بقرن واحد لا تنازعها في بلاد مصر كلها أرض أخري في جودة هوائها ، وخصبها وغناها ، وكانت أرضها ترويها ترع لا ينضب مياهها تأتي من النيل فكانت تنبت نباتا يانعا من القمح والنخيل والأعشاب وسائر الشجرغير أن البحر طغي عليها فإفتحم ما كان يحجزه من كثبان الرمل ، وكانت المياه تزيد طغيانا عاما بعد عام حتى عمت السهل الواطئ كله ، ولم يبقي فوق وجهها إلا عدد من الجزائر بعد أن أكلت المياه ما كان هناك

من حقول وقري ، فلم ينج منها إلا ما كان عاليا لا تناله المياه. وأعظم ما نجا من تلك الأرض مدينة(تنيس) الشهيرة وكانت مدينة لها شئ من الإتساع والكبر، وكانت ذات بناء جميل تجود به صناعة المنسوجات الدقيقة.وكانت في البحيرة التي تخلفت مدائن أخري إشتهرت ببراعة صناعها في النسيج مثل (طونة)و (دميره) و(ديبق)[٤]"

ويقول المسعودي في مروج الدهب " كان الماء منحدرا إليها لا ينقطع عنها صيفاً ولا شتاء ، يسقون منه جنانهم إذا جاؤوا،وكذلك زروعهم ، ثم ينحدر هذا الماء ويصب إلي البحر من سائر خلجانه[٥]".

لم يكن المسعودي ولا من سبقوه هم أول من أشاروا إلي غرق السهل الذي كون بحيرة المنزلة في القرن السادس الميلادي . بل هناك كتاب غيرهم، أشاروا إلي أن هذه البحيرة كانت من قبل جنة ناضرة وأنها موضع الجنتين اللتين ورد ذكرهما بسورة الكهف في القرآن الكريم ولكنهم لم يتفقوا علي تحديد الوقت الذي غرقت فيه تلك الأرض مكونة تلك البحيرة[٦].

ومن تلك الآراء من يقولون أن ذلك السهل تحول إلي بحيرة في عصور الفراعنة ولكنهم يختلفون في أسباب هذا التحول، فمن قائل أنه حدث تنازع علي الحكم من أمراء صان الحجر أدي إلي غمر جزء من تلك المنطقة بماء البحر كحظ دفاعي حربي ، ومن قائل أن إزدياد الفتن بعد غزوات الهكسوس ثم الفرس، كان سببا في إنصراف المصريين عن الإهتمام بإقامة الجسور، ومقاومة الفيضانات كما كانت الحال في عهود السلام والإستقرار،فأخذت مساحة البحيرة في الإتساع بسبب تدفق مياه النيل والبحر علي ذلك السهل وهناك أيضا من يقول: "أنه وجد علي جدران معبد أمنحتب الثالث بالأقصر ما يدل علي حدوث فيضان عال للنيل في أواخر حكم الأسرة الثانية والعشرين، نجم عنه غمر مساحات واسعة في شمال الوجه البحري وأضاف البعض أن ذلك الفيضان سبقه أو صحبه زلزال شديد ترتب عليه هبوط الأراضي الشمالية نحو مترين مما ساعد علي غرقها . وتعني هذه الآراء الأخيرة أن البحيرة كانت موجودة في عصور الفراعنة وأنها ظلت عامرة أكثر من ثلاثة آلاف سنة تستغل في صيد الأسماك والطيور التي تهاجر إليها في الخريف والشتاء ، وكذلك في تربية الماشية علي

المراعي النامية في الشطوط والسواحل العامرة بالبردي والسمار والسعد وغيرها(٧).

ويمكن تلخيص الآراء حول نشأة تاريخ بحيـرة المنزلة، مع بعض الإضافات فيما يلي:

الرأي الأول: أن بحيرة تنيس والتي هي بحيـرة المنزلة، كانت في القديم أرضا زراعية متصـلة بسهول الدلتا، وكانت تشق هذا السهل وترويـه ثلاثة من فروع النيل السبعة القديمة التي تصب في البحر المتوسـط وهـذه الفـروع الثلاثـة هي:الفرع البيلوزي(نسبة إلي مدينـة بيلـوز أو الفرما) والفرع التانيسي (نسبة إلي تـانيس أو صان الحجر) والفرع المنديسي (نسبة إلي مدينة منديس). أما الفرع البوكولي وهو فرع دميـاط، فكان يجري إلي غرب ذلك السهل، ثم إنسـاحت مياه تلك الفروع الثلاثة علي السهل المـنخفض لإنسداد فوهاته بسبب إهمال صيانتها وسدودها ، كما فاضت أيضا مياه الصرف مـن مصـارف الدلتا الشرقية في حين كانت الرياح تدفع ميـاه البحر المتوسط من الشمال وهكذا غرق السـهل وإنقلب إلي بحيرة أو مستنقع كبير .

أما الأراضي المرتفعة التي شيدت عليها بعـض المدن مثل تنيس وتونة وغيرها، فقـد صـارت جزرا تحوط بها المياه ، بينما غرقـت القـري المنخفضة وإختفت من المكان تحت سطح مـاء البحيرة.

الرأي الثاني:

أن هذه البحيرة كانت سـهلا مزروعـا ، ثـم إنخفضت أرضه بفعل زلزال شديد هبطت فيـه القشرة الأرضيه ، فطغت عليهـا مـاء البحـر والصرف معا.

الرأي الثالث: إن البحيرة كانت قبـل التـاريخ جزءا من البحر مثل سائر أنحاء الدلتا، ثم حدث في بعض العصور الجيولوجية إرتفاع في تلـك الأرض، فإنحسرت عنها ماء البحر وبقيت فـي شمالها مستنقعات واسعة مازالت بقاياهـا فـي بحيرات البردويل، والمنزلة والبـرلس وإدكـو، ومريوط، ثم بحيرات برزخ السويس، وكانـت هناك بحيرة كبيرة تسمي" سربون" تغطي مساحة واسعة تمتد في شمال سيناء حتى فلسطين(٨).

والمعتقد أن البحيرة ليست بحرية الأصل، بمعني أنها ليست مكونة من ماء البحر ولكنها تكونـت نتيجة لتجمع مياه النيل في هذه البقعة المنخفضة التي تحتلها، ولقد إختلط ماء النيل بمـاء البحـر التي كانت تدفعه الريـاح الشـمالية والشـمالية الشرقية والشمالية الغربية وهي الغالبة في هـذه الجهة .

ويؤيد هذا الرأي تربة قاع البحيرة المكونة أغلب الأمر من الطمي الذي يحمله النيل ، والرمـال التي تحملها مياه البحر مـن أصـداف القواقـع والقشريات الأخري، فالتربة هناك مزيج من هذا كله، كما أن ماء البحيرة ليس ملحا أجاجا كمـاء البحر، فينسب إليه ، وهو في الوقت نفسه لـيس عذبا كماء النيل ، إنما هو بين بين وإن كان إلي العذوبة أقرب خصوصا إذا وزن بماء البحر(٩).

إدارة بحيرة المنزلة قبل تأسيس هيئة الثروة السمكية عام ١٩٨٣:

تقع بحيرة المنزلة في موقع فريد ومتميز في الركن الشمالي الشرقي لدلتا النيل، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق قناة السويس ومن الغرب نهر النيل، فرع دمياط، ومن الجنوب سهل الحسينية، وقناة السويس،التي حفر مجراها، في جزء منه في بحيرة المنزلة والذي ترتب عليه أن القناة أصبحت هي حد البحيرة من ناحية الشرق(١).

والبحيرة في أقصي إتساعها بلغت مساحتها ما يقرب من ٧٥٠ألف فدان عام ٨٥٠م، ٥٠كيلومترا طولا وما بين ٣٠:٣٥ كيلو مترا عرضا، وهي تعادل ما يقرب من عشر مساحة أرض الدلتا كلها، أخذت مساحة البحيرة في التناقص التدريجي حتى بلغت مساحتها١٢٥,٠٠٠ فدان ثم أخيرا وصلت إلي ما يقرب من١٢٠,٠٠٠ فدان عام ٢٠٠٥م(٢).

هذه المساحة لبحيرة المنزلة هي إحدي أكبر المسطحات المائية في شمال الدلتا ، كما يوجد في شمال الدلتا أيضا خمس بحيرات أخري خلاف بحيرة المنزلة والبحيرات الخمسة هي بحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، بحيرة إدكو بمحافظة البحيرة، بحيرة البردويل شمال سيناء، بحيرة التمساح بالإسماعيلية، بحيرة مريوط بالإسكندرية (٣).

بالطبع هذه البحيرات خضعت في إدارتها وفي القوانين التي حكمتها لسيطرة الجهاز الإداري للدولة، والذي تغير وتبدل علي إمتداد فترة التاريخ الحديث .

وما يهمنا هنا بحيرة المنزلة محل دراستنا والتي نتابع كيف كان التعامل إداريا مع مسطح ماء تلك البحيرة وما يوجد في داخلها من جزر ومراحات وتلال، وفي مياهها من أحياء مائية والتي هي أسماك البحيرة بكل أصنافها وأنواعها المختلفة.

وقد خضعت البحيرة علي إمتداد تاريخها لعدد من الإدارات ولكثير من القوانين والتنظيمات والتحسينات.

وهذا التغيير له علاقة بالأنظمة والجهود التي أدارت أعمال المصالح والدواوين والهيئات المختلفة وشئون البلاد والعباد وبدأت البحيرة تخضع في أنظمة إدارتها بشكل دقيق ومنظم منذ حكم الخديوي إسماعيل باشا الذي حكم مصر من عام ١٨٦٣ وحتي عام ١٨٧٩ ، وما يلي ذلك من عهود حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

أنظمة إدارة بحيرة المنزلة:

أولا: إدارة خفر السواحل.

ثانيا: بين مصلحة المطرية وإدارة خفر السواحل.

ثالثا: مصلحة خفر السواحل.

رابعا: مصلحة مصايد الأسماك.

خامسا: معاهد علمية وإنشاءات لتطوير أعمال الصيد ببحيرة المنزلة.

سادسا: تحسينات إدارية ومالية.

أولا : إدارة خفر السواحل ١٨٦٥ :

نعود إلي الوراء قليلا إلي بداية القـرن التاسـع عشر، الذي شهد ولاية محمد علي حكم مصـر في عام ١٨٠٥ ومحمد علي باشا، هـو صـانع مجد مصر وباني نهضتها الحديثة، كـان هـذا الوالي العبقري مهتما بتـأمين حـدود مصـر بحملاته التوسيعية وتكوينه إمبراطورية كبري ، وبالرغم من إهتمامه بكل تفاصيل بنـاء مصـر الحديثة في الزراعة والصناعة والتجارة وبنـاء الجيش والأسطول ، إلا أنه لم يهتم بنفس القـدر ببحيرات مصر الشمالية ولم يؤسس إدارة خاصة لتلك البحيرات التي شغلت مساحة شاسـعة فـي شمال الدلتا ومن أهم تلك البحيـرات ، بحيـرة المنزلة(٤).

وكانت البداية الفعلية في النظر إلـي بحيـرات مصر وسواحلها في عام ١٨٦٥في عهد الخديوي إسماعيل الذي أنشأ إدارة لخفر السواحل وهـي إدارة ملحقة بمصلحة الجمـارك وتتبـع وزارة المالية(٥).

وكانت لتلك الإدارة الفضـل فـي رواج صـيد الأسماك في المصايد والنيل والبحـر، ومـارس حرفة الصيد ما يزيد عن ٣٧٠٠ صياد يمتلكون أكثر من ٨٠٠ قارب في النيل والبحر، وجاءت بحيرة المنزلة في أعلي مرتبة فقد مارس حرفة الصيد في تلك البحيرة ما يزيد عن ٦٠٠٠ صياد في أربعة آلاف قارب وبلغت العوائد المربوطـة علي تلـك البحيـرة ٦٠,٠٠٠ جنيـه ، قامـت بتحصيلها جمارك خفر السواحل(٦).

ومن كبار موظفيها في بداية تأسيسـها أجنبـي يدعي موريس بك علي درجة كبيرة من النشاط في تعقب المهربين فكان محل إضـطهاد مـن بعض أفراد الجالية اليونانية التي تقوم في الغالب بأعمال التهريب، ويحتمون بالإمتيازات الأجنبية، وحرص الخديوي إسماعيل علي متابعة رجـال مصلحة خفر السواحل، ومعاقبة المسـئ مـنهم ومكافأة المخلص في عمله، وعهد إلي موظـف إنجليزي يدعي : المستر سكر نينـور بتنظـيم مصلحة الجمارك، فأدخل إصلاحات كثيرة كـان لها الفضل في زيادة الجمارك، وتطور مصـلحة خفر السواحل(٧).

ثانيا : بين مصلحة المطرية وإدارة خفر السواحل :

نظرا لأهمية بحيـرة المنزلـة كمصـدر هـام للأسماك والطيور المائية، والحرف والصناعات التي وجدت علي شواطئها وفي جزرهـا، فقـد خصتها الدولة وميزتها في المتابعة والإدارة، بأن أنشأت لها مصلحة قائمة بذاتها، أطلق عليها إسم "مصلحة المطرية" تابعة لوزارة المالية، وكـان يطلق علي رئيسها إسم " مأمور".

من بين من تولوا رئاسة هذه المصلحة داود باشا وعثمان بك فهمي، وإسميعلوم بك(٨)وكان آخـر من تولوا رئاسة المصلحة قبل إلغائها في ينـاير ١٨٩٨م.

كان نظام إستغلال البحيرة في عهـد مصـلحة المطرية يختلف عما هو جاري الآن، فقد كانت جهات مراح السنارة وأم الريس والجميل تؤجر بالإلتزام ، أما باقي جهات البحيرة فالصيد فيهـا مباح بدون رخصة ولا ضريبة بشرط أن الصياد

يورد أسماكه إلي حلقة المصلحة بغيط النصاري حيث يجري بيعه وتتقاضي الحكومة ٦٥% من الثمن. ويخص الصياد ٣٥% فقط يخصم منها ١٠% للدخولية وضريبة الجبانات والذي يتبقي له بعد ذلك ٢٥% من قيمة صيده.

ولم يكن يسمح للصياد بالإستيلاء علي جزء من أسماكه لطعامه أو طعام أسرته فكان عليه أن يشتري ما يلزمه من السمك الذي يباع بالحلقة بالسعر الذي يرسو به المزاد شأنه شأن أي شخص آخر فكان الصيادون يلجأون إلي مختلف الطرق لتهريب بعض السمك من الرقابة فبعضهم كان يتناول السمك طعاما قبل دخول المركب إلي الموردة وبعضهم كان يطهو الأسماك في قدور أثناء وجودهم في البحيرة ليأخذوه مطبوخا إلي عائلاتهم .

وكان من جراء ذلك أن موظفي مصلحة المطرية كانوا يدققون في التفتيش ويتشددون فيه حتى بلغ من أمرهم ما يروي من أنهم كانوا يستعملون أسياخ الحديد يغمسونها في الأوساخ ثم يدخلونها في القدور التي تحتوي علي السمك المطبوخ.

وكانت تعسكر في أنحاء البحيرة نقط ثابتة تعرف بمراكب الخفر وبها كميات من الملح لتوزيعه علي الصيادين لتمليح أسماكهم. وكان علي الصياد أن يورد أسماكه لحلقة المصلحة. وضمانا لعدم تلاعبه كان يقضي النظام بأن كل صياد يتأخر ثلاثة أيام عن توريد أسماك للحلقة تصادر مركبه. فكان هذا الشرط الشديد يدفع الصيادين إلي أن يقترضوا الأسماك من بعضهم البعض ليقدموه للحلقة حتى لا تصادر مراكبهم.

وكان من أثر هذه الشروط القاسية وتشدد مندوبي مصلحة المطرية مع الصيادين أن ثار الأهالي وهاجموا مصلحة المطرية وحصل شغب إضطرت الحكومة في إخماده إلي إستخدام القوات العسكرية وحوكم زعماء الثائرين والمهيجين وكان من بينهم كثير من أعيان البلد ووجهائها وفي طليعتهم المرحوم حسن بك عزام (الذي كان عضوا بمجلس الشيوخ) ومحمود بك الريس وآخرون. وقد حكم علي أكثرهم بالحبس لمدة ثلاثة أشهر عدلت في الإستئناف إلي شهر واحد.

وعلي أثر هذا الحادث – وكان في آخر سنة ١٨٩١ – أنيط بإدارة خفر السواحل المحافظة علي إيرادات الصيد بالبحيرة، مع بقاء مباشرة تحصيل الإيرادات لمصلحة المطرية بحسب النظام الذي شرحناه.

وفي عهد رياسة اسميعلو بك لمصلحة المطرية ظلت الشروط المفروضة علي الصيادين قاسية وكان التشدد كبيرا وفي الوقت نفسه إنصرف إسميعلو بك إلي اللهو والمجون بالإشتراك مع مستشاري المالية والداخلية برمبل وغورست وغيرهما فكانوا يستعملون الإستراحة الفخمة " المقامة بغيط النصاري لإقامة المأمور" مباءة للفجور، فتأذي الأهالي من هذه الحالة وبلغ تذمر الصيادين أشده فحدثت ثورة وهياج مرة ثانية. وهاجموا إسميعلو بك وكان في مركب بالبحيرة وتعدوا عليه ودارت بينهم وبين رجال الحكومة معركة أسفرت عن قتل أحد الصيادين بعيار ناري(٩).

ووصل أمر هذه الثورة وحوادثها إلي الجهـات المسئولة ، فتقرر الإستغناء عن خدمات اسميعلو بك مع منحه مكافأة وصدر الأمر العالي المؤرخ ١٨٩٧/١٢/٢٣ يعدل طريقة إستغلال البحيـرة من أول يناير سنة ١٨٩٨ تعديلا من شأنه ترك الصيادين أحرارا في التصرف في محصـولات صيدهم علي أن تصـرف للمراكـب رخـص تحصل بموجبها رسوم سنوية تدفع علي أقسـاط شهرية، وقسمت المراكب من حيث الرسوم إلي ثلاث فئات: مراكب النقل" مكاري " ورسـومها ٣٦ جنيها، ومراكب الصـيد بالشـركة" مقايـا ومعامل" ٣٠ جنيها، ، ومراكب الصيد الوحادة " لا يزيد أفرادها علي ثلاثة" رسومها ١٥ جنيها.

وألغيت مصلحة المطرية من أول ينـاير سـنة ١٨٩٨ وألحقت أعمال تحصيل الرسوم الجديـدة وصرف الـرخص إلـي إدارة الأمـوال غيـر المقررة التابعة لوزارة المالية، وظلت إدارة خفر السواحل قائمة بأعمال المراقبة والحراسة.

ثم في آخر سنة ١٩٠٢ ألغيت إدارة الأموال غير المقررة،فأنيط بـإدارة خفـر السـواحل أيضـا تحصيل رسوم الصيد، وأقسـاط الإلتـزام فـي الجهات التي كانت معطاه بالإلتزام.

وقد إنتهي إلتزام مناطق الصيد ببحيرة المنزلـة لغاية سنة ١٩٠٣ ما عدا أشتوم الجميل فقد إنتهي إلتزامه في سنة ١٩٠٥- وبعـد ذلـك عممـت طريقة الصيد بالضريبة السـنوية فـي جميـع المناطق(١٠).

ثالثا : مصلحة خفر السواحل :

تغير إسم إدارة خفر السواحل مـن إدارة إلـي مصلحة وأصبحت تسمي مصلحة خفر السواحل منذ عام ١٩٤٧م، والتغيير فقط فـي المسـمي الأول " مصـلحة" إلا أن مضـمون وهـدف المصلحة واحد وهو العمل علي حماية سـواحل مصر ومراقبتها، وتفيعل دورها وأهميتهـا فـي صيانة بحيرات مصر وشواطئها، وكل ما فـي داخل البحيرة من أحياء بحرية تضـم مختلـف أشكال وأنواع الأسماك، والطيـور ومراجعـة الصيادين ونظام عملهم وحفظ حقوقهم وأمـاكن معاشهم علي شواطئ البحيـرة وفـي جزرهـا المتعددة(١١).

يضاف إلي ذلك أن تبعية مصلحة خفر السواحل كانت بدايتها تابعة لقوات حرس الحدود التـي هي جزء مـن تفريعـات وتشـكيلات الجـيش المصري، وخفر السواحل تخضع إداريا وحسابيا لوزارة المالية، وفي عام ١٩٣٩ صدر مرسـوم ملكي بفصل إدارة السواحل عن وزارة الماليـة وضمها لوزارة الحربية، وفي عام ١٩٤٦ أنشـأ السلاح البحري وتشكلت قواته من بحرية خفـر السواحل ، وفي عام ١٩٤٧ تـم ضـم حـرس الجمارك إلي مصلحة خفر السـواحل وأصـبح إسـمها مصـلحة خفـر السـواحل وحـرس الجمارك(١٢).

رابعا : مصلحة مصايد الأسماك حتى عام ١٩٦٩م :

مع تطور نظم الإدارة في مصر أصبحت أكثـر تخصصا، ومسمياتها تدل بشكل أكثر دقة علـي عملها ووجهتها، من ذلك أن ظهـرت تسـمية"

مصلحة مصايد الأسماك" في المدة من عام ١٩٥٢ إلي عام ١٩٦٩، والتغيير هنا في تغيير المسمي فقط ليكون موافقا بالظبط للعمل ووجهته، أما التبعية فظلت كما هي تتبع خفر السواحل ثم المؤسسة العامة للثروة السمكية بكل مرجعياتها المالية والعسكرية والنظامية وتعددت إختصاصات الإدارة والإشراف من وزارة الحربية إلي الداخلية وحتي المجالس البلدية والقروية والحكم المحلي(١٣).

خامسا : معاهد علمية وإنشاءات لتطوير أعمال الصيد في البحيرة:

عنيت مصلحة خفر السواحل ومصلحة المصايد، بشئون بحيرة المنزلة وتطوير مصايدها وعوائدها ورفع مستواها ولذلك أنشأت قسما لمباحث الأسماك خاص بالأسماك ومراحل نموها والتعامل معها فنيا وصحيا وكان ذلك في عام ١٩٠٦ وتطور هذا القسم فيما بعد فصار إدارة أبحاث المصايد في عموم مصر ، كما أنشئ معهد فؤاد الأول للأحياء المائية والمصايد في عام ١٩١٢ ثم معهد علوم البحار والمصايد عام ١٩٢٩ وأستخدمت له خبراء أجانب، فتولي رئاسته ، المستر باجيت ثم المستر جكتار ، ثم المستر ويميني ، وبعد ذلك حرصت مصلحة خفر السواحل علي إيفاد بعوث مصرية للتخصص في الأحياء المائية وأرسلتهم إلي دول هؤلاء الأجانب الذين ذكرناهم، فما أن أتت ثمارها حتى تولي المصريون الخبراء رئاسة معهد علوم البحار والمصايد ونذكر منهم الدكتور حسين فوزي، والدكتور محمد كامل، والدكتور إبراهيم عبد الجليل أبو سمره وأحمد كامل باشا(١٤).

هذا غير مساعديهم من الأساتذة والخبراء ، يقومون بالتجارب والبحوث التي تؤدي إلي زيادة الثروة المائية وتحسين أنواعها ، وقد كان لهذه الحركة المباركة نصيب كبير من العناية ببحيرة المنزلة وسائر البحيرات.

فأنشئت لخدمة بحيرة المنزلة محطة جمع الزريعة في القابوطي وهي علي فتحة توصل بين قناة السويس وبحيرة المنزلة، وهذه الفتحة عبارة عن ممر ضيق طوله عشرة أمطار بعرض متر واحد، ويتجه تيار المياه في هذه الفتحة من البحيرة إلي القنال وبالعكس ، تبعا لإرتفاع المنسوب في كليهما، وفي الحالة الأولي تجتذب المياه كميات وافرة من ذريعة البوري والطوبار .

وكان لا يكتفي رجال المحطة بأن يتركوا للمياه أن تنقل الذريعة إلي البحيرة بل إنهم يجرفون الزريعة إلي البحيرة بواسطة هذا الممر كلما تجمع مقدار كاف منهما.

وفي سنة ١٩٢٩ أنشئ علي فتحة الرطمة محطة جمع زريعة أخري وفتحة الرطمة توصل بين النيل وبحيرة المنزلة بالقرب من الرطمة .

وكان يتولي رجال المحطة جرف ذريعة الأسماك الصغيرة من النيل إلي البحيرة بطريق هذه الفتحة كما تقدم شرحه.

وعلاوة علي نقل الذريعة إلي البحيرة بهذه الطريقة، فإن معهد الأحياء المائية كان ينقل إليها ملايين من الذريعة .

ومن ذلك أنه نقل إليها سنة ١٩٣١ مـا قـدره ٢,٢٤٩,٦٠٥ من ذريعة البوري والطوبار وفي سنة ١٩٣٢ما قـدره١,٣٧٦,١٩٠ وفـي سـنة ١٩٣٣ ما قـدره ١,٦٢٠,٧٠٠ ، ومـن أكبـر الكميات مـا نقـل فـي سـنة ١٩٣٥ إذ بلـغ ٥,٩٤٣,١٧٠ .

وفي عهد الثورة عممت محطات البحـوث فـي المياه البحرية والبحيرات والمياه الداخلية فأنشئت محطات بحوث في بحيرات المنزلـة والبـرلس وقارون، وفي بحيرة المنزلـة أنشـئت محطـة بحوثها ببلدة المطرية لتقوم بالأبحاث التطبيقيـة التي تهدف إلي المحافظة علـي مـوارد هـذه البحيرة وزيادة إنتاجها وذلك بدراسـة أسـماكها والشباك المستعملة في صيدها بمنع ما هو ضار منها وتنظيم عملية الصيد لتحديد المناطق التـي يمنع فيها بصفة دائمة أو مؤقتة وعلاقـة ذلـك بتحركات الأسماك داخل البحيرة بحثا عن الغذاء أو تجمعها لتخرج من الفتحات المتصلة بـالبحر بغرض التكاثر مثل البوري والطوبار والجمبري بخلاف الأسماك البحرية الأخري(١٥).

سادسا : تحسينات إدارية ومالية :

وفي أغسطس سنة ١٩٢٤ صرح بزيـادة عـدد عيون الشباك من ٢٦ عينا إلي ٢٨ عينا ثم إلي ٣٥ عينا في الذراع الواحـد الـذي طولـه ٦٥ سنتيمترا.

ولكن رؤي بعد ذلك أن هذا القرار وإن كان في صالح الكسب الفردي للصيادين إلا أنه يؤدي في النهاية إلي الإضرار بصـالح الثـروة المائيـة العامة. فصدر قرار وزاري فـي ينـاير سـنة ١٩٣٥ بجعل الماجة ٢٦ عينا في الزراع كمـا كانت . ثم تظلموا ثانية فسمح لهم بجعل الماجة ٣٠ عينا منذ سنة ١٩٣٧، ولكن أعيد إلي ماجة ٢٦ عينا ثانية بعد أن ثبـت أن ضـيق عيـون الشباك تؤثر علي كمية المصيد من الأسماك سنة بعد أخري.

وفي سنة ١٩٢٥ حدد أقل مقياس لفلايك الصـيد فجعل ٨ أمتار. أما مراكب المكاري فلا تقل عن ١١ مترا طولا.

في صيف ١٩٢٢ أجرت مصلحة الري عمليتين مهمتين كانتا سببا في تحسـين حـال المصـايد لبحيرة المنزلة ، فقد فتحت قناة عند الرطمـة ، وأخري علي مسافة قريبة من غرب الجميل.

فقد كانت منطقة الجميل قد أصبحت أقل عمقـا من ذي قبل وترتب علي ذلك أن القنوات الطينية التي تكون بوغاز الجميل صارت ضـيقة جـدا فضلا عن قرب غورها ، وعن تراكم الرمـال والطين عند ملتقي مياه البحر ومياـه البحيـرة العميقة تراكما كون سدودا يتعـذر أن يغطيهـا الماء بأكثر من عشرين أو ثلاثـين سـنتيمترا، وشكي الصيادون من أن هذه السدود تمنع دخول الأسماك من البحر إلي البحيرة.

ولذلك حفرت القناتان السابق ذكرهما، بإتسـاع ١٥ مترا وعمق مترين.

وقد عمل قطع الرطمة لتدخل المياه العذبة للجهة الشمالية الغربية من البحيرة التي كانت قد زادت ملوحتها بالنسبة لبعدها عن المصـارف وعـن ترعة العنانية الواقعة جنوبي البحيرة، ويدخل من هذا البوغاز

في الفيضان العادي من ١ ١/٤ إلي ١ ١/٢ مليون متر مكعب من هذا الماء في اليوم الواحد لمدة ثلاثة شهور .

وفضلا عن ذلك فإنه للتوصل لتحسين حالة الصيد في هذه البحيرة وزيادة كمية المياه العذبة به وقت الفيضان أجري في آخر سنة ١٩٢٤تطهير المجري الكائن شمال فنار دمياط المعروف بقطاطيع الفنار .

وفي سنة ١٩٢٦ أشتري هاويس قناة العنانية من شركة الملاحه ببحيرة المنزلة وتنازلت الشركة عن حقها في تلك القناه وفتح الهاويس إبان فيضان النيل في شهر أغسطس من تلك السنه ، ومرت منه كميات عظيمة من مياة النيل العذبة تغذي البحيره وقدرت عن ذلك الموسم بنحو ٥٠ مليون متر مكعب من الماء [١٦].

الهيئة العامة لتنمية الثروه السمكية

أهداف الهيئة وإختصاصاتها

الهيئة العامة لتنمية الثروه السمكيه ، هي أهم الجهات الرسمية التي تشرف علي بحيرة المنزلة ،وبحيرة المنزلة من أكبر بحيرات مصر التي تمول البلاد بالأنتاج السمكي بكل انواعه وأصنافة ،أنشات الهيئة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٠ في عام ١٩٨٣ تحت إسم الهيئة العانة لتنمية الثروة السمكيه . مقر الهيئة مدينة القاهرة وتتبع وزير الدولة للزراعه والأمن الغذائي [١].

وتهدف الهيئة الي تنمية الإقتصاد القومي في مجال الثروة السمكية وإقامة مشروعات التوسع الأفقي والرأسي في هذا المجال.

للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها علي الأخص:

١- العمل علي تنمية الثروة السمكية ومصادرها والإشراف علي تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها ، وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية.

٢- إجراء البحوث والدراسات الخاصة بزيادة الإنتاج وخفض التكاليف ولها أن تستعين في ذلك بالجهات الأخري المتخصصة سواء أكانت وطنية أم أجنبية.

٣- إقامة المشروعات التجريبية والنموذجية ووضع خطط وبرامج التدريب والإرشاد للحصول علي المعدات والأجهزة وتوفير العمالة الفنية اللازمة في مجال الثروة السمكية.

٤- تنظيم إستغلال مناطق الصيد والمرابي والمزارع السمكية بالمسطحات المائية المشار إليها في البند رقم (١) من هذه المادة وإصدار التراخيص اللازمة للصيد فيها والعمل علي صيانتها وتنميتها وتطهير فتحاتها ومنافذها وإزالة التعديات والمخالفات الواقعة عليها أو علي شواطئها بالطريق الإداري.

٥- تخطيط مشروعات الثروة السمكية والتصنيع السمكي وتنفيذ ما تطلبه المحافظات من هذه المشروعات ووضع التصميمات الخاصة بها إما بالذات أو بإسنادها إلي جهات أخري.

٦- العمل علي تطوير حـــرف الصـــيد ونشـــر الميكنة والأساليب الحديثة للصـــيد ونشـــر الوعي والتدريب الفنـــي بـــين الصـــيادين وإقتراح مشروعات القرارات اللازمة لمنع الحرف والأعمال الضارة بالثروة السمكية.

٧- إجراء الحصر الميداني للأسماك وغيرها من موارد الثروة السمكية.

٨- التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية في كل ما يتعلق بحفظ الثروة السمكية وتنميتهـــا، وذلك وفقا لما تقضي به إتفاقيـــة التعـــاون الفني والإقتصادي المبرمة في هذا الشـــأن ومتابعة تنفيذ هذه الإتفاقيات.

٩- تأسيس شركات قطاع عام متخصصة فـــي الثروة السمكية أو المشاركة فـــي إنشـــائها والمساهمة في المشروعات المشتركة طبقا لقانون نظـــام إســـتثمار المـــال العربـــي والأجنبي.

١٠- إقتراح السياســـة التســـويقية والســـعرية للأسماك المحلية والمستوردة بالإشتراك مع وزارة التموين والتجارة الداخلية.

١١- إبداء الرأي في المشروعات العامة التـــي تقوم بهـــا جهـــات أخـــري فـــي حـــدود إختصاصها إذا ترتب عليها إقتطاع أجزاء من المسطحات المائية أو كان من شـــأنها تلويث المياه.

١٢- تقديم الخبرة الفنية وإبداء المشـــورة فـــي وضع التصميمات والرســـومات وإجـــراء الدراســـات الفنيـــة ودراســـات الجـــدوي الإقتصادية للمشروعات المتصلة بـــالثروة السمكية لمن يطلبها[٢].

وواضح من تلك الأهداف والإختصاصات أنهـــا أهداف شاملة وطموحة، لم تترك فكـــرة أو رأي إلا وقد أشارت إليه بالإجتهاد والتمنيات من أجل تنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها. وهي كلها توجهات مثالية رائعة، المهم فـــي ذلـــك العمـــل والتنفيذ.

وتشكل لإدارة الهيئة مجلس إدارة يصدر تشكيله قرار من وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي . وقد دخل في عضوية مجلس الإدارة رؤسات كل الإدارات والهيئات والمصـــالح الحكوميـــة ذات الصلة بالثروة السمكية وتنميتها والتخطيط لهـــا ووضع ضوابطها، وبلغ عدد هؤلاء الأعضـــاء والممثلين أربعة عشر عضوا وممـــثلا ومـــدير إدارة.

ومن يراجع ويدقق في أعضاء مجلـــس الإدارة يري أنهم جميعا أصحاب مراكز فنية مرموقـــة ومتخصصة، وأنـــه لـــو صـــحت إجتماعـــاتهم ومشورتهم ونفذت خبرتهم لكانت خيرا وبركـــة علي الثروة السمكية وإنتاجها وكافة مشـــاريعها والسؤال هنا: هل هذا ما حدث بالفعل وتطورت الثروة السمكية ومشاريعها، وإنتاجها وأثره علي عموم مصر ؟؟

والسؤال هنا مهم لنتابع مع صـــفحات الدراســـة وتطورها ونعرف إلي أي حد دفعت هيئة الثروة السمكية بإنتاج الأسماك ومشاريع تطويره إلـــي الأمام والزيادة المضطردة ١٤ عضـــو وممثـــل ومدير إدارة ورئيس الهيئة يجتمعون مرة واحدة

علي الأقل كل شهر ولديهم كافة الصلاحيات والتصرف بوضع اللوائح والأنظمة ومشاريع الميزانية والنظر في التقارير ومشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالصيد والثروة السمكية، ومن المفروض أن تكون تلك الإجتماعات مثمرة ونتائجها مباشرة وواضحة في تنفيذ كل بند من بنود الإختصاصات والصلاحيات التي لم تترك صغيرة أو كبيرة إلا ونفذت إليها وعالجتها بقصد التطوير والتحديث[٣].

ووضعت لهيئة الثروة السمكية موازنة خاصة تتكون مواردها من مخصصات كثيرة ومتنوعة، منها ما يخصص للهيئة في الموازنة العامة للدولة سنويا، و من حصيلة الرسوم والغرامات التي تستحقها الهيئة وفقا لأحكام القانون وكذلك من حصيلة إستغلال المسطحات المائية والهيئات والوصايا والتبرعات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها مقابل ما تؤديه الهيئة للغير من خدمات في حدود أغراضها ومن حق هيئة الثروة السمكية أن تقبل المنح وتقترض من الهيئات الأجنبية والدولية وهي منح وقروض تخصص لتنمية الثروة السمكية، وتحصيل الهيئة عوائد إستثمار أموالها في الشركات والمشروعات التي تشارك فيها[٤].

تشتت الجهاز الإداري للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وسلبياته علي بحيرة المنزلة

من العرض السابق وفيما يلي ، يتبين أن الجهاز الإداري للثروة السمكية – ومن أهم مناطقه بحيرة المنزلة –، قد تشتت وتعددت إداراته والجهات المسئولة عنه بين أكثر من جهة ووزارة، منذ نشأة مصلحة خفر السواحل لإدارة بحيرة المنزلة في عهد الخديوي إسماعيل وحتي الآن(٢٠١٧).

هذا بالرغم من أن إدارة خفر السواحل إستمرت في الإشراف علي البحيرة منذ عام ١٨٦٥– تقريبا– وحتي عام ١٩٤٧، مع تعدد الوزارات التي كانت تتبعها [١] وتغير المسمي فقط في عام ١٩٤٧ لتكون مصلحة خفر السواحل بدلا من إدارة، وكانت مصلحة المطرية من أهم جهات الإدارة حتى عام ١٨٩٨، أما الوزارات والرئاسات فكانت متدلخلة ولها السلطة العليا[٢] وفيما يلي الوزارات التي كانت تتبعها هيئة الثروة السمكية وبحيرة المنزلة بإدارتها المختلفة منذ عام ١٨٧٨م وحتي عام ٢٠١٧م.

من عام ١٨٧٨ – ١٩٣٩	وزارة المالية
من عام ١٩٣٩ –١٩٥٢	وزارة الحربية
من عام ١٩٥٣– ١٩٦١	وزارة الداخلية [٣]
من عام ١٩٦١– ١٩٦٢	رئاسة الجمهورية.
من عام ١٩٦٢– ١٩٦٤	وزارة التموين
من عام ١٩٦٤– ١٩٦٥	القيادة العامة للقوات المسلحة.
من عام ١٩٦٥– ١٩٦٧	نائب رئيس الوزراء للزراعةوالرى
من عام ١٩٦٧– ١٩٧١	وزارة التموين والتجارة الداخلية
من عام ١٩٧١– ١٩٨٣	وزارة الزراعة[٤]
من عام ١٩٨٣– ٢٠١٧	وزير الدولة للزراعة[٥].

واضح من البيان السابق تنوع وتعدد الوزارات والرئاسات التي أشرفت علي الثروة السمكية وبحيرة المنزلة، فمن وزارة المالية إلي الحربية ثم الداخلية، ورئاسة الجمهورية، وزارة التموين والقيادة العامة للقوات المسلحة ثم وزارة الزراعة والري والتموين وأخيرا إستقرت علي وزارة

الزراعة ولمدة طويلة من عام ١٩٧١وحتي الآن (٢٠١٧) ومجموعهم سبع وزرات وحتي رئاسة الجمهورية دخلت هي الأخري في الإشراف علي بحيرة المنزلة والثروة السمكية، وفي بعض الفترات كانت مدة الوزارة المشرفة سنة واحدة (١٩٦٢/٦١م، ١٩٦٥/٦٤م) وفي فترات أخري سنتان، وأكثر الفترات في مدة الإشراف من البداية من عام ١٨٧٨وحتي عام ١٩٣٩ مدة ٥٨ سنة وفي الفترة الأخيرة من عام ١٩٧١ وحتي الآن (٢٠١٧) ٤٦سنة والإستقرار في المدة من البداية وهي الأطول ثم المدة الأخيرة وهذا عن السنوات، الكم، والذي ترتب عليه الأثر والكيف الذي كانت نتيجته تعدد الوزارات التي غيرت من سياستها ونظرتها إلي بحيرة المنزلة والثروة السمكية، فالإنتقال السريع في الإدارة لم يعط الوقت الكافي للدراسة والتطور والنظر الجاد المدروس في التعامل مع أهم وأكبر بحيرات مصر في شمال الدلتا لتعطي العائد الطموح المتزايد بإستمرار حتى يغطي الإستهلاك المحلي وبأنواعه المختلفة الجيدة والمطلوبة.

ويشير التقرير النهائي عن الثروة السمكية إلي تلك النتائج السلبية بسبب تعدد وتشتت جهات الإشراف وقد جاء في ذلك ما يلي :" وقد أدي هذا التشتت إلي إنعدام الروابط بين الأنشطة الرئيسية للقطاع من إنتاج وتسويق وتصنيع وبالتالي عدم إتاحة الوقت الكافي للمسئولين في الوزارات والهيئات إلي دراسة وتقييم مشاكل القطاع وإتخاذ القرارات المناسبة حيث كان ينظر دائما إلي هذا القطاع علي أنه عبء إضافي مؤقت للجهة الجديدة المنقول إليها، كما أن الأجهزة المساعدة هي الأخري إنفصلت عن بعضها، وأصبح كل جهاز تابعا لوزارة من الوزارات، بمعني إنفصال الأجهزة الرئيسية عن بعضها من ناحية وبينها وبين الأنشطة المساعدة من ناحية أخري".

وقد تشتت النظام الإداري إلي:

١- تعدد القرارات وتضاربها وعدم التنسيق بينها.

٢- خفض الكفاءة الرقابية والتنظيمية وتشتت المسئولية.

٣-عدم الإستقرار النفسي للعاملين علي المستويات العليا في إدارة القطاع.

كما أدي التنظيم الإداري لقطاع الثروة المائية إلي أن كل وزارة تقوم بإتخاذ القرارات الخاصة بالشركة أو الشركات التابعة لها والتي تتعلق بنوع ومقدار الأسماك التي تنتجها والمكان والزمان الذي يتم فيه الإنتاج، ومقدار ونوع مستلزمات الإنتاج وأسلوب وطريقة الإنتاج والتسويق وغير ذلك من القرارات الفردية المستقلة عن الجهات الأخري ودون أي تنسيق سابق بينها. وبالتالي تكون محصلة هذه القرارات سوء إستخدام المستلزمات الإنتاجية وعدم إتزان التنمية الإقتصادية والإجتماعية لقطاع الإنتاج سواء من الناحية المكانية أو من الناحية الزمنية، مما أدي إلي عدم الإستغلال الأمثل للثروة السمكية المتاحة أو التي يمكن أن تتاح علي المدي القصير أو الطويل.

بالإضافة لذلك فإنه بالرغم من أن الحقائق الإقتصادية تقتضي عدم وجود حد فاصل بين الإنتاج والتسويق، بل إن النشاط التسويقي يعتبر فرعا من النشاط الإنتاجي، ورغما عن ذلك فإن التنظيم الإداري لقطاع الثروة المائية قد باعد بين الإنتاج والتسويق.

ولتحقيق الهدف الرئيسي لكل شركة وهو الحصول علي أقصي ربح ممكن سعت كل شركة إلي السيطرة والإحتكار والإستقلالية ، مما أدي في النهاية إلي سوء إستخدام الموارد الإقتصادية، والنمو غير المتوازن لهذا القطاع، وأصبح لكل شركة وضع إقتصادي خاص بها(٦). وهذا التشتت والإنتقال من وزارة إلي أخري كان لابد وأن ينتقص من القدرة علي تأمين مسطح بحيرة المنزلة وباقي البحيرات والمسطحات المائية التي تتبع هيئة الثروة السمكية ويقلل من القدرة علي متابعة الصيد من نقاط السروح وتفتيش المراكب وأحكام السيطرة ومنع التهريب وغير ذلك من قدرة الأجهزة في السيطرة علي بحيرة المنزلة في كافة أنشطتها وقدرة إنتاجها(٧).

تقرير منظمة الأغذية والزراعية عن غياب التنسيق في قطاع الثروة السمكية ، وتعدد جهات الإشراف:

كتبت الجهات المختصة عن غياب التنسيق وتشتت الجهود في قطاع المصايد والثروة السمكية ما يؤكد ما ذكرناه فيما يلي:

تتقاسم الأجهزة الحكومية المختلفة مسئولية الإشراف علي إدارة المصايد وتنميتها، وقد ترك غياب التنسيق بينها آثارا سلبية علي مدي الفاعلية والجدية التي تدار بها العمليات الإنتاجية، هذا بالإضافة إلي غياب الإتصال المباشر أو حتى التشاور بين الجهات المتعددة المتصلة بشكل مباشر أو غير مباشر بقطاع المصايد بل أنه في العديد من الحالات تتناقض القرارات في الموضوع الواحد والصادرة من أكثر من جهة حكومية.

كذلك فإن الجهات البحثية تعمل بدون تنسيق مع إدارات المصايد التنفيذية وبالتالي لم يساهم البحث العلمي في معظم الحالات في حل المشاكل القائمة وإتجه إلي البحوث الأكاديمية البحتة، كما خضع الإشراف علي المصايد إلي التقسيمات الإدارية (محافظات) مما يجعل إدارة الأنشطة المتصلة بالقطاع تتم من خلال نظرة محلية ضيقة. وليس من مفهوم شامل للقطاع ككل. والذي أدي إلي سوء إستغلال الموارد السمكية نتيجة سوء توزيع عوامل الإنتاج(١).

وبالفعل فإن مسئولية بحيرة المنزلة والمصايد السمكية لا يقتصر فقط علي الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية. فهناك الكثير من المراكز والمقاصد والشركات والهيئات وبلغ عددها تسع عشرة جهة تتقاسم النشاط والمسئولية.

وتتوزع مسئولية إدارة المصايد بين الجهات التسع عشرة الآتية:

أ- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية:

وهي تتبع وزارة الزراعة، وهي مسئولة عن المهام التخطيطية والتنفيذية التي من شأنها تنمية وصيانة الإنتاج القومي من الأسماك في كافة

المسطحات المائية. بالإضافة إلي تنظيم حـــرف الصيد وتطويرها، وتقديم الدعم المالي للجمعيات التعاونية من خلال صـــندوق دعـــم الجمعيـــات التعاونية الذي يمول من ميزانية الهيئة، وكـــذلك الإشراف علي تعاونيات الصيادين. كمـــا تقـــوم الهيئة بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية كمـــواني الصيد وتطهيـــر وصـــيانة البـــواغيز. وإقامـــة المزارع السمكية والمفرخات ومراكـــز تجمـــع الزريعة. وتأجير المسطحات المائيـــة وإصـــدار تراخيص الصيد. والتعاون مع الدول الأجنبية في مجال تنمية الثروة السمكية.

٢- المركز القومي لبحوث الثـــروة الســـمكية بالعباسية:

ويتبع المراكز وزارة الزراعة ويشـــرف عليـــه مدير مركز البحوث الزراعية ويقـــوم المركـــز بتنفيذ البحوث التطبيقية العلمية بهـــدف تطـــوير وتنمية الإستزراع السمكي. وحل المشاكل التـــي تواجه هذا النشاط . كما يقوم المركز بخـــدمات الإرشاد والتدريب في مجال الإستزراع.

٣- المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد:

ويتبع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا والتي تتبع وزارة البحث العلمي ويتولي إجراء البحوث في مجال المصايد وتربية الأسماك

ويضم عدة فروع هي : فرع البحـــر المتوســـط ومقره الإسكندرية، وفرع البحر الأحمر ومقـــره السويس. فرع حماية الشواطئ . وفرع الميـــاه الداخلية والمزارع السمكية ومقرهما القاهرة.

ويتبع المعهد محطتين للبحـــوث علـــي بحيـــرة المنزلة ، وبحيرة قارون، والسد العالي والغردقة بالإضافة إلي عدة محطات تجارب في منطقـــة المكس بالإسكندرية، والقناطر الخيرية.

٤- الشركة المصرية للصيد ومعداته:

وهي إحدي شركات قطـــاع الأعمـــال والتـــي إنفصلت عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بعد صدور قانون قطاع الأعمال وأصبحت تتبع إحدي الشركات القابضـــة، وتمـــارس الشـــركة أنشطة صيد الأسماك والإسفنج بسواحل البحـــر المتوسط .وصـــيد الأســـماك والحنشـــان مـــن البحيرات الشمالية وملاحة بور فـــؤاد. وتربيـــة الأسماك في مزرعة مطار النزهة. كمـــا تقـــوم الشركة أيضا بتوفير مستلزمات قطـــاع الصـــيد سواء بالإستيراد من الخارج أو التصنيع المحلي . كذلك تمتلك الشركة عدة ورش وكراكات للقيام بالأعمال الخدمية لهذا القطاع.

٥- هيئة تنمية بحيرة السد العالي:

وهي تتبع وزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة. والهيئة مسئولة عن تنمية المصايد فـــي بحيرة السد العالي. وعلي هذا فبحيرة السد العالي لا تتبع الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، وهو يعتبر تشتيتا لجهود التنمية. ويتبع الهيئة مركـــز تنمية المصايد والـــذي يتكـــون مـــن إدارتـــين رئيسيتين:

إدارة بحوث المصايد وتتولي الدراسات البيئيـــة والإستزراع المائي.

إدارة تنمية وتطوير المصايد وتتولي المحافظـــة علي المخزونات الســـمكية وتطـــوير قـــوارب ومعدات الصيد .

وقد ساهمت الحكومة اليابانية في إنشاء هذا المركز وتشارك في إدارته من خلال الخبراء اليابانيين.

٦- وزارة الري:

وهي الوزارة المسئولة عن تنظيم أعمال الري والصرف وإدارة الموارد المائية وتنميتها، وعلي هذا فهي تتحكم في مواعيد وكميات المياه المتوفرة في المجاري المائية والتي تصب في النهاية في البحيرات. كذلك تقوم الوزارة بإنشاء مفرخات لأسماك مبروك الحشائش وتربية هذه الأسماك في المجاري المائية لمقاومة الحشائش المائية.

٧- شرطة المسطحات المائية وحرس الحدود:

وتتبع شرطة المسطحات المائية وزارة الداخلية . وتقوم بالإشراف ومراقبة قوانين الصيد في المياه الداخلية من خلال فروعها، أما مناطق الصيد الساحلية والبحرية فهي تخضع إلي قوات حرس الحدود التي تتبع وزارة الدفاع وتقوم بنفس مهام شرطة المسطحات المائية في هذه المناطق.

٨- وحدات الحكم المحلي:

وهي المحافظات وما يتبعها من وحدات محلية، حيث تمتد مسئوليتها وتدخلها في إدارة المسطحات المائية التي تقع في حدودها. وهذا التداخل يسبب الكثير من المشاكل حيث تصبح إدارة الأنشطة المتصلة بهذه المصايد تتم من خلال نظرة محلية ضيقة وليس من منظور شامل للقطاع كما سبق أن ذكرنا.

٩- الجمعيات التعاونية للصيادين:

يوجد ٩٢ جمعية تعاونية تضم ٨٠٥٨٥عضوا تنتشر في جميع مناطق الصيد. تنتج حوالي ٩٠% من إجمالي الإنتاج المحلي سواء من المصايد الطبيعية أو المزارع السمكية، وهي في معظمها جمعيات خدمية يتركز نشاطها في توفير معدات الصيد لأعضائها وتوفير القروض. ويضم هذه التعاونيات الإتحاد التعاوني للثروة المائية والذي يتولي المهام الآتية:

- نشر وتعميم الجمعيات التعاونية.
- إجراء الأبحاث وجمع المعلومات الإحصائية عن التعاونيات.
- تقديم الدعم الفني والتعاون الإداري للتعاونيات.
- القيام بأعمال المراجعة والتفتيش علي دفاتر التعاونيات.
- مساعدة التعاونيات في أعمال تسويق إنتاجها.
- تنظيم البرامج والدورات الإرشادية للصيادين.

١٠-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

يقوم بجمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الخاصة بالمصايد وتجدر الإشارة إلي أن كل من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد يقومان بإصدار نشرات إحصائية مستقلة وهي في أغلب الأحيان لا تتطابق فيما بينها وكذلك مع ما يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وهو ما يسبب الكثير من الصعوبات عند التخطيط لتنمية المصايد وإدارتها[٢].

١١- وزارة التموين والتجارة الداخلية:

وهي مسئولة عن تحديد الأسعار وتوفير الأسماك للمستهلك بأسعار مناسبة ، كما أنها تقوم بعمليات تنظيم الأسماك من خلال الشركة المصرية لتسويق الأسماك ، وكذلك نقل وتوزيع الأسماك وعرضها للبيع بسعر مناسب. ويتبع وزارة التموين "الشركة المصرية لتسويق الأسماك" وهي الشركة المسئولة عن تداول الأسماك المستوردة بالإضافة إلي الصيد من بحيرة السد العالي، ويقوم القطاع الخاص بتنظيم عمل الجمعيات التعاونية التي تهيمن علي الكم الأكبر من الأسماك المنتجة من المزارع السمكية، ومناطق البحرين المتوسط والأحمر تحت إشراف حكومي يكاد يكون معدوما(٣).

١٢- مركز بحوث الأسماك بالعباسية:

أنشئ هذا المركز في عام ١٩٧٩ بمنحة من برنامج المساعدات التابع للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ في تنفيذ مهامه في عام ١٩٨٨، ويهدف المركز إلي تقديم الخدمات للمزارع السمكية علي مستوي الجمهورية، وتدريب الكوادر الفنية لإدارتها، بالإضافة إلي تدريب الأفراد العاملين في قطاع الثروة السمكية، كما يهدف المركز إلي تطويع البحوث العلمية للاستفادة منها في التطبيق العملي .

ويقع هذا المركز علي مساحة ١٢٠٠فدان، تشغل المباني ١٥%منها، ويوجد به نحو ١٦٠حوض سمك، بالإضافة إلي الأقسام العلمية التي تهتم بتغذية الأسماك والإقتصاد والإحصاء السمكي وعلوم البحيرات.

١٣- مركز بحوث الأسماك - جامعة قناة السويس:

أنشئ عام ١٩٧٩ كمشروع مصري هولندي مشترك لدراسة مقاومة الحشائش المائية بالترع والمصارف بطريقة بيولوجية عن طريق إستخدام أسماك مبروك الحشائش، وحيث تم إنشاء مبني لتربية وتفريخ الأسماك مجهز بعشرة أحواض ووحدتين لأقماع تحضين البيض وكذلك ستة أحواض أسمنتية خارجية تعمل بنظام الري والصرف ومعملين أحدهما بيولوجي والآخر كيماوي، ووحدتين أقفاص عائمة بترعة الإسماعيلية، وفي السنوات الأخيرة تم تطوير المركز بإضافة مساحات جديدة وإنشاء أحواض أسمنتية، وكذلك إنشاء مبني لأبحاث إستزراع وتفريخ الأسماك والقشريات خاصة الجمبري والأرتيميا ويقوم المركز حاليا بالعديد من المشروعات البحثية، مثل مشروع بيولوجية سلالات الأرتيميا الموجودة بمصر لإختيار أنسبها كخطوة أولي لتطوير الإستزراع البحري وبصفة خاصة الجمبري، وكذلك مشروع البلطي لإستزراع وإنتاج البلطي وحيد الجنس.

وتتركز إهتمامات الجامعات في دراسة بيولوجية الأسماك المختلفة سواء التي تعيش في المياه البحرية أو التي تعيش في المياه العذبة ، وخاصة الأسماك ذات القيمة الإقتصادية، وقد حظيت أسماك البلطي بالكثير من الدراسات البيولوجية والفسيولوجية، وأثر الملوثات علي حياة الأسماك، ونال موضوع التغذية الصناعية

إهتماما خاصا في الدراسات التي أجريت بهذا المركز.

وتعتبر جامعات القاهرة والإسكندرية وقناة السويس وعين شمس والأزهر وأسيوط والمنصورة هي الجامعات الرائدة في هذه البحوث ، وبصفة خاصة كليات العلوم والزراعة والطب البيطري.

١٤- الشركة المصرية لتسويق الأسماك:

تأسست الشركة المصرية لتسويق الأسماك بموجب القرار الجمهوري رقم ١٧٥ لسنة ٦٤ الصادر في ٦يناير ١٩٦٤، وفي بداية إنشاء الشركة كانت هي المستورد الوحيد للأسماك المجمدة علي مستوي الجمهورية وكذلك كانت لها صلاحية الحصول علي كافة إنتاج مناطق الأسماك الطازجة من بحيرة السد العالي.

وكانت الشركة تخصص حصص للتجار بسوق غمرة ثم تحولت تدريجيا لخدمة المستهلك عن طريق منافذها المنتشرة بكافة أنحاء الجمهورية هذا بالإضافة إلي تخصيص حصص بمعرفة الوزارة لشركات المجمعات (النيل/ الأهرام/ إسكندرية/ القاهرة للمجمعات)[٤].

١٥- شركة مصر - أسوان:

تم تأسيس الشركة بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٠ وإشتركت في إنشائها مجموعة من الشركات والجمعيات والبنوك والأفراد وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة التابعة للقطاع العام والحكومي والخاص والأجنبي كل بنسبة معينة من رأس المال ويقدر ب١٢ مليون جنيه.

وتقوم الشركة بصيد الأسماك من بحيرة السد العالي وغيرها من البحيرات والمياه الإقليمية وإنشاء الصناعات المرتبطة بالثروة السمكية[٥].

١٦- الشركة المصرية للصيد ومعداته:

تأسست الشركة بالقرار الوزاري رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٣٠ وقد أنشئت نتيجة ضم ٣شركات سابقة وإدماجها بإسم الشركة الجديدة وتقوم الشركة بالصيد في البحرين المتوسط والأحمر والبحيرات وتربية الأسماك بالمرابي والمزارع السمكية، كما تقوم بصيد الحنشان بأنواعها المختلفة من البحيرات الشمالية وتصديرها حية للأسواق الأوربية، وصيد أسماك الزينة من البحر الأحمر وتصديرها للأسواق العالمية[٦].

١٧- شركة مريوط للمزارع السمكية:

تأسست الشركة بموجب القرار الجمهوري رقم ٦٠ عام ١٩٨٩ وتبلغ مساحتها ٣٥٢٠٠فدان ، وتقع في وادي مريوط بجوار المنطقة الحرة بالإسكندرية، ولقد أنشئت بهدف إستغلال المساحات والمصادر المائية غير المستغلة في الإستزراع السمكي، وكذا إستخدام وتطبيق تكنولوجيا الإستزراع السمكي لتحقيق أكبر معدلات الإنتاج ، بالإضافة إلي نشر الوعي السمكي في مصر والدول العربية والأفريقية للتدريب العلمي والعملي والمساهمة في توفير الغذاء البروتيني من الأسماك للشعب وتصدير الأسماك.

وتنقسم الشركة إلي ٦ مزارع وكل مزرعة تحتوي علي عدد من الأحواض وتتوسط

المزرعة قناة تغذية رئيسية ويتم إدخـــال الميـــاه للأحواض عن طريق قنوات فرعية كمـــا يـــتم صرف المياه من هذه الأحواض عـــن طريـــق قنوات صرف فرعية تصب في مصرف دائري يحيط بالمزرعة، ومنها إلي محطة الطلمبات التي تقوم بطرد مياه الصرف إلي البحر، وملحق بهذه الشركة معامل تحليل ومفرخات مختلفة(٧).

١٨- وزارة الدولة لشئون البيئة:

تختص بحماية البيئة من التلوث ولها دور حيوي في التأثير الإيجابي علي إنتاج الثروة الســـمكية في حالة ما أمكن تطبيق قانون البيئـــة ووقـــف مصادر التلوث الصحي والصناعي والزراعـــي الذي له تأثير مباشر وغير مباشر علي الإنتـــاج السمكي وصحة الإنسان.

١٩- وزارة الإقتصاد والتعاون الدولي:

تعتبر وزارة الإقتصاد والتعاون الدولي ذات أثر كبير علي تنمية قطاع الثروة السمكية من ناحية تنشيط دور التعاون الفني والإقتصادي والتمويلي ، وعقد إتفاقيات صيد مشتركة مع دول الجوار، كما تؤثر السياسة العامـــة لـــوزارة الإقتصـــاد والتعاون الدولي فـــي نشـــاط وتنميـــة الثـــروة السمكية(٨).

كان لابد من ذكر تعدد جهات الإشـــراف علـــي المسطحات المائية وإنتاج الثروة السمكية ، وإن طال الحديث عنها بالرغم من عدم ذكـــر كافـــة التفاصيل. ونقصد من ذلك تباين وشرح إلي أي حد تعدد وتشابك جهات الإختصاص والمسئولية مما يربك الإدارة والتوجيه وتكون محصلة ذلك عدم الوصول إلي الطموحات المطلوبة والخطط الموضوعة لتنمية الثروة السمكية .

وفي هذا السياق نذكر أيضـــا أن هنـــاك أوجـــه إستفادة من مراكز الأبحاث ونتائجهـــا وجهـــات الأمن والحراسة وضوابطها. وفي خضم ذلـــك كان ولابد أن تتأثر بحيرة المنزلة كجزء من كل، وكان تأثر بحيرة المنزلة فادحا بالســـلب لأنهـــا تمثل أكبر مراكز الثروة السمكية من حيث كمية الإنتاج في كل أنحاء مصر (٩).

الهيكـــل الـــوظيفي لقطاعـــات هيئـــة الثـــروة السمكية، مزارع الأسماك:

يتبع هيئة الثروة السمكية عـــدد مـــن الإدارات والمناطق والقطاعات :

- الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس الهيئة.
- الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات.
- الإدارة المركزية للإنتاج والتشغيل.
- الإدارة المركزية لشئون المناطق.
- الإدارة المركزية للشئون الإداريـــة والماليـــة والتجارية.
- الإدارة العامة للشئون القانونية.
- ويتبع رئيس الهيئـــة ٣ إدارات مركزيـــة و٤ إدارات عامة في مناطق الهيئة المختلفة.
- الإدارة المركزية لشـــئون المنطقـــة الغربيـــة بالإسكندرية .
- الإدارة المركزية لشئون منطقة وسط الـــدلتا بكفر الشيخ.
- الإدارة المركزية لشئون منطقة دمياط للثروة السمكية.

- الإدارة العامة لشئون المنطقة الشرقية ببورسعيد.
- الإدارة العامة لشئون منطقة البحر الأحمر بالسويس .
- الإدارة العامة لشئون منطقة وادي النيل بالفيوم.
- الإدارة العامة لشئون منطقة أسوان للثروة السمكية(١).

وتقوم الهيئة بتشغيل أربعة مزارع سمكية في الزاوية والرسوه وبرسيق وكلها تقع في محافظات الدلتا تقدر مساحتها بحوالي ٤٨٠٠فدان، بالإضافة إلي تسعة مفرخات سمكية، وعشرة مراكز تجميع زريعة الأسماك البحرية(البوري- الطوبار- دنيس - قاروص- السهلية) وكذلك مصنع لتصنيع أعلاف الأسماك بمزرعة برسيق بطاقة إنتاجية قدرها ٥طن/ساعة . بالإضافة إلي مصنع آخر تحت الإنشاء ببحيرة المنزلة(٢).

ونتابع فيما يلي حالة المزارع السمكية الحكومية التالية، وما كتب عنها:

- مزرعة مشروع مريوط للمزارع السمكية، تابعة لوزارة الزراعة مساحتها ٥٢٠٠ فدان.
- مزرعة برسيق ، تابعة لهيئة الثروة السمكية مساحتها ٢٠٠٠فدان.
- مزرعة الرطمة تابعة لمحافظة دمياط ، مساحتها ١٨٢٠فدان.
- مزرعة مطار النزهة البحري، تابعة للشركة المصرية للصيد ومعداته ، مساحتها ١٤٧٦فدان.
- مزرعة الزاوية، تابعة لهيئة الثروة السمكية ، مساحتها ١٠٠٠فدان.
- مزرعة الرسوة، تابعة للهيئة علي طريق بورسعيد، أحواض، مساحة الحوض ٥٠ فدان.
- مزرعة العباسية، تابعة للمعمل المركزي لبحوث الثروة السمكية ، مساحتها ١٠٠فدان(٣).

ما ذكرناه سبعة مزارع سمكية أكبرها مزرعة مريوط ٥٢٠٠فدان ، وأصغرها مزرعة العباسية ومساحتها ١٠٠فدان. هذه المزارع السمكية أكثرها مزارع قديمة قدم هيئة الثروة السمكية التي أنشأت عام ١٩٨٣ ، وهي جميعا مزارع حكومية تتبع الهيئة ووزارة الزراعة ومحافظة دمياط، وشركة الصيد ومعداته، والمزارع في أغلبها مزارع إرشادية للثروة السمكية وكانت هي التجارب الأولي التي علي إثرها إنتشر الإستزراع السمكي في مصر وإنتقل وتطور من مرحلة التجارب إلي الممارسات التجارية.

دار نقاش وجدل بين مجموعة من المتخصصين في حديث مطول من ست صفحات ، والقاسم المشترك في هذا النقاش والمتفق عليه منهم جميعا أن هذه المزارع السمكية تمثل نموذج لإهدار المال العام لأن إنتاجية الفدان ضعيفة جدا بالقياس لنماذج الإنتاج في دول خارج مصر، وأن هذه المزارع لا تمثل في إنتاجها أي ربحية ونمو لرأس المال بل إهدار لطاقة الفنيين والعمال ومجهود تلك الهيئات الحكومية.

وننقل فيما يلي جوانب من تلك المناقشات والتي تعطي صورة عن المزارع السمكية الحكومية ومشاكلها.

كما ذكرنا قبلا أن مزارع الهيئة الإرشادية كانت هي التجارب التي علي أثرها إنتشر الإستزراع السمكي في مصر من مرحلة التجارب إلي الممارسات التجارية، وأن مزرعة الزاوية بدأ التشغيل فيها في موسم ١٩٨٣/١٩٨٤ أي منذ ما يقرب من ٢٨عام- المنطق يقول – أن المساحة المستغلة يجب أن تزيد عام بعد الآخر لكن الإحصائيات الخاصة التي تصدرها الهيئة تقول العكس فكانت في موسم ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ حوالي ٦٧٥ فدان وفي موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤حوالي ٧٢٤ فدان وفي الموسم التالي حوالي ٧٠٥ فدان ثم أخذت تتناقص في المواسم التالية إلي ٦٣٧ ثم ٥٢٧ فدان والموسم التالي ٥٢٥ فدان وفي سنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي ٥٨٦فدان..... وطبعا هذا دليل كبير علي الفشل وليس عذر(٤).

إخترنا أمثلة من الإحصائيات الخاصة ببعض المزارع الحكومية و أغلب المزارع تلك تعمل بنظام الاستزراع الانتشاري (تجاوزا فهي لا تندرج تحت أي نظام استزراع من الأصل) وهذا دليل آخر علي اللامبالاة والإهمال من قبل المعنيين، فالقيمة الإستثمارية لتلك الأراضي مهدرة وهذه بعينها خسارة إقتصادية، ناهيك عن الرواتب والهدر في الأعلاف والمعدات..إلخ(٥).

ونري أن تعامل كل مزرعة كحالة خاصة فمزرعة مربوط يجب أن تباع الأرض ويخصص العائد لإنشاء مشروع إستزراع سمكي علي ساحل البحر الأحمر أو بالقرب من بحيرة ناصر وتوزع الأراضي بعد إنشاء المزارع علي شباب الخريجين ويتم أيضا تمويل تلك المزارع بقروض بدون فوائد (٦).

وتدخل في الحوار الدائر عن المزارع السمكية أحد المسئولين في هيئة الثروة السمكية فكتب يقول:

"أساتذتي الأفاضل تحياتي. قرأت ما نشره زميلنا الفاضل الأستاذ محمود عبد الهادي تحت عنوان صدق أو لا تصدق من اليوم الأول نقلا عن أحمد المزين إحصائية الهيئة من إنتاجية المزارع التابعة للهيئة أو المواقع التابعة لجهات حكومية أخري ولا شك فيها ومن يعرف الحقائق أو يحاول أن يعرف يصدق ولكن عجبت لبعض التعليقات والآراء التي تحدثت عن الإهمال وإهدار المال العام والفساد واللامبالاة وتخاذل المسئولين وعدم وجود مسائلة ومن تحدث عن أسلوب الإدارة وإعادة توزيع الأراضي وغيرها من الآراء وكنت أنتظر من أحدنا أن يتحدث عن أسباب إنخفاض الإنتاجية أو التدهور والإهمال كما سماه البعض خاصة ونحن معظمنا خبراء وعلميون لمناقشة الأسباب وأعجبني تعليق من يدعو لمناقشة الأسباب والتوضيح من أحد المسئولين من الهيئة.

ولست هنا بصفتي أحد المسئولين بالهيئة ولكن بصفتي الشخصية وأحد المحبين لهذا النشاط ومتابعيه في كل المناطق ولأن ليس كل هذه المواقع تابعة للهيئة، ولنناقش الأمر بهدوء وبصفة عامة الإنتاج السمكي له مقوماته العديدة

أهمها المياه وهي المحدود الأول لنوع ومستوي الإنتاج .

بخصوص مشروع مريوط تابعته وزرته كثيرا وآخرها من أسبوعين وبالفعل هناك كثير من المشاكل المتعلقة بالمياه حيث كانت تعتمد علي مصرف النوبارية والذي تعرض للتلوث بكافة أنواعه وتم تحويل الري جزئيا لمصرف مصنع البنجر والذي لا يكفي نصف المشروع وبالفعل هناك قطاعات كاملة لم تستغل لعدم وجود مياه وهي القطاع الخامس والسادس وكان من المنتظر الإعتماد علي مياه الوادي وحوض ما يطلق عليه الـ ٤٠٠إلا أن ملوحته كانت تتجاوز ٨٠جزء في الألف وحاليا إنخفضت إلي ١٨ جزء في الألف وبدأ التفكير حاليا في إستغلالها لتغذية القطاعين الأخيرين إلا أن المشكلة تكمن في الصرف حيث أن محطتي الصرف الحاليتين لا تكفي لصرف المياه مما هدد بعض المزارع والأحواض بالإغراق وحد علمي واثق في هذه المعلومة أن هناك تعليمات بتغيير المحطتين وتحديثهما وإقامة محطة ثالثة خاصة وأن هناك بالفعل بعض المزارع (المؤجرة داخل المشروع تم إغراقها) وللعلم داخل المشروع مساحات مؤجرة للقطاع الخاص تعاني من نفس المشاكل وتدني الإنتاجية.

بخصوص مزرعة دمياط وهي بمساحة ١٨٢٠فدان وكنت في أحد الأيام مسئولا عنها وهي مربي طبيعي مقسم إلي أربعة أحواض فقط منها الحوض الثالث بمساحة ١١٢٣فدان غير مستغل (أكثر من نصف المربي) من بداية إنشاء المزرعة . وتعتمد علي المد والجزر في الري والصرف إضافة إلي أن تموين المزرعة من الزريعة يعتمد علي المخصصات المالية ويتم الشراء بالأمر المباشر للسيد المحافظ والذي لا يتجاوز ١٠٠ ألف جنيه في العام إضافة إلي سلطة السكرتير العام وهي مبلغ ٥٠ ألف جنيه (هل تعتبر هذه المبالغ كافية للتموين من الأسماك البحرية عائلة بورية ودنيس وقاروص؟).

بخصوص مزرعة برسيق أعلم أن هناك قطاعات غير مستغلة وذلك بسبب نقص كيات المياه في المغذي الرئيسي لدرجة أن عمود المياه وصل في ذروة موسم التربية صيفا إلي ٣٠سم بما لا يسمح بالتربية الصحيحة ومع هذا وصلت إنتاجية الفدان في المساحات المزروعة إلي ٣طن للفدان .

نفس مشكلة مزرعة الزاوية إضافة إلي تصميمها الخاطئ من البداية في المروي [٧].

واضح من المناقشات أن أحد المسئولين قد ساهم في الحوار، وتكلم بوضوح أن هناك بالفعل مشاكل في تلك المزارع الحكومية، ولكن علينا أن نعرف أن هناك أسباب لتدهور إنتاج تلك المزارع أهمها نوعية المياه صالحة أم غير صالحة، وكفايتها، نقص التمويل، التصميم الخاطئ لتلك المزارع، وإن كان لم يذكر الإهمال والفساد وهما بالتأكيد أحد أسباب تدهور مزارع الإستزراع السمكي الحكومية.

وقد تكون هناك مبالغات ومزايدات وأغراض عند البعض إلا أنه علي أرض الواقع ومن المؤكد أن تلك المزارع لم تحقق الإنتاج

المطلوب ولم تفي بالغرض من إنشائها وإن كانت تمثل تجربة تحملت مسئوليتها هيئة الثروة السمكية، وكان هناك إجتهاد ومجهود، ونقلت تجربة المزارع السمكية وإرشاداتها للقطاع الخاص ليساهم في الإنتاج السمكي بمختلف أنواعه.

ويضيف أحد خبراء الإستزراع السمكي المهندس صلاح جمه أن هناك معوقات يفترض رفع إنتاجية الأسماك بمزرعة الرطمة بدمياط. وهي إحدي المزارع التي ذكرناها – فيقول: أن المزرعة تحتاج لحراسة كافية لحماية الأسماك من الطيور، وكذلك عدم التخطيط العلمي في إنشاء وتقسيم الأحواض التي تتسع دون إمكانيات مما يعرض الزريعة لنسبة فقد[٨].

ونتابع فيما يلي إلي أي حد نجحت الهيئة العامة للثروة السمكية أم فشلت في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله بتقييم عملها.

أ) علي بحيرة المنزلة.

ب) تقييم جهود هيئة الثروة السمكية في التطوير وزيادة الإنتاج.

تقييم دور هيئة الثروة السمكية وأثرها:

أ- علي بحيرة المنزلة:

علي أرض الواقع نجد أن الهيئة العامة للثروة السمكية لم تحقق الكثير، من أهدافها الإستراتيجية المعلنة والتي نص عليها قانون إنشائها .

ونحن هنا في حديثنا ، نقيم دور الهيئة في أحد أهم المسطحات المائية التي تتبعها ، وهي بحيرة المنزلة. وأول ذلك تراجع مساحة البحيرة بدرجة بالغة بشكل تدريجي ولم تستطع الهيئة إعادة مساحة البحيرة إلي سابق عهدها. فقد كانت مساحة البحيرة ٧٥٠ ألف فدان تتوسط محافظات أربع هي الشرقية، بورسعيد، دمياط، والدقهلية تناقضت تلك المساحة حتى بلغت (في عام ٢٠٠٥م) ١٢٠ألف فدان بسبب الإعتداء علي مسطح البحيرة وأعمال التجفيف من كل الجهات، ويقوم بالتجفيف السكان علي شواطئ البحيرة من المزارعين والصيادين[١] وحتي الدولة نفسها شاركت بدرجة كبيرة في أعمال التجفيف، حدث ذلك من الدولة عندما قامت بمد الطرق بين دمياط وبورسعيد، الطريق الدولي الساحلي، شق ترعة الإسماعيلية، والتي علي جنباتها تم الإعتداء علي شواطئ البحيرة بالتجفيف وزراعة مساحات طويلة إنتفع السكان المحليون بزراعتها وإستخدامها في مشاريع زراعية مختلفة، ولم تدافع الهيئة عن مساحة البحيرة والحفاظ عليها بإيجاد البدائل حتى لا تتم أعمال التجفيف، كما أن الهيئة لم تتخذ الوسائل الرادعة بما يكفي بمواجهة الصيادين الذين ينشئون الأحواش ثم تجفيفها ولم تقم الهيئة بمقاومة نبات ورد النيل الذي ساعد علي أعمال التجفيف وتغيير بيئة البحيرة كمسرح ومكان مناسب لتربية وتكاثر مختلف أنواع الأسماك[٢].

أضف إلي ذلك التلوث الذي أصاب البحيرة في مقتل بسبب أعمال الصرف الصحي والزراعي الذي يأتي من مصادر ومصارف متعددة أخطرهم مصرف بحر البقر الذي جعل البحيرة مع غيره من المصارف بيئة غير ملائمة لتكاثر

ونمو الأسماك، ومن ثم أخذت الأسماك في هجرة البحيرة ، أو التعايش مع مياه ملوثة غير صالحة للأسماك وحياة الإنسان في جزرها وعلي شواطئها(٣).

ونضيف أيضا أعمال الصيد الجائر بكل أنواعه ومن ذلك الصيد بالكهرباء، والغاز، وغيرهما من شباك غير مصرح بها، والقضاء علي الزريعة والبيئة الصحية الملائمة لمختلف أنواع الأسماك ، كما هجرت البحيرة الكثير من الطيور المهاجرة أمام ضيق مساحة البحيرة وتلوثها(٤).

وهذا ما نسجله بإختصار كدليل دامغ علي فشل هيئة الثروة السمكية في القيام بواجبها وتنفيذ أهدافها، ويؤكد صيادي البحيرة علي فشل الهيئة في التعاون معهم وإنقاذ الثروة السمكية، وأنه منذ عام ١٩٨٣ وهو تاريخ إنشاء الهيئة والبحيرة في تراجع مستمر وتدريجي حتى وصلت إلي ما وصلت إليه من تدمير لكل ما فيها من أحياء وهذا ما يؤكده كل سكان الجزر من الصياديين وأيضا علي أطراف البحيرة وشواطئها . والسؤال أين تذهب ميزانية الهيئة ومواردها التي ذكرنا الكثير منها والتي حددت في مرسوم تأسيسها، ويقول الصيادون لو أحسنت تلك الموارد وخلصت نوايا القائمين علي الثروة السمكية في تنفيذ خطط تنمية الثروة السمكية وصيانة البحيرة ومواردها، لكانت بحيرة المنزلة من أهم موارد الأسماك لكل المصريين بما يغطي الإستهلاك المحلي ويفيض للتصدير(٥) كلام الصيادون صحيح، فحال بحيرة المنزلة ظاهر للجميع، وزيارة الفريق البحثي يؤكد ذلك، فنري مياه البحيرة ضحلة في أعمقها مترين في المجري الرئيسي وفي باقي مسطحها بين متر ونصف المتر وأقل من ذلك ، وما في البحيرة من طحالب وأعشاب وبوص وورد النيل يعيق الحركة ، وتتوقف الفلوكة وسيلة الإتصال والحركة التي نستخدمها، ويقف ويتعطل موتور الجر والتحريك، ويحتاج الموقف إلي جهود مضاعفة ومضنية لمواصلة السير والحركة علي سطح البحيرة ببطئ وفي حذر شديد ونري تلوث مياه البحيرة فهي مياه مخلوطة بملوثات الصرف الزراعي والصناعي والصحي، ظاهر ذلك تماما في مياه البحيرة، أمر محزن ومؤسف، تجعلنا نقول مع الصيادين وكل من يتعامل مع البحيرة يقول أنها بحيرة بدون صاحب، بحيرة تدل علي إهمال متراكم من عشرات السنين، الثروة السمكية عمرها منذ عام ١٩٨٣ كما ذكرنا وحتي عام ٢٠١٦فهي مدة ٣٣سنة ثلاثة عقود وثلاث سنوات، لم تتقدم البحيرة قيد أنملة، بل تراجعت بسرعة تفوق الخيال، الفريق البحثي يصرخ ويقول هذا هو الخراب الحقيقي، أين هيئة الثروة السمكية، أين الإدارة المحلية ، أين المحافظات التي تتوسطها بحيرة المنزلة، أين الحكومة. ما من مجيب، ويزداد الأمر سخطا وحزنا علي حال بحيرة المنزلة عند زيارة الجزر المأهولة بالسكان ، حيث ينتشر الجهل والأمية ففي جزيرة العزبي مثلا والتي يسكنها حوالي ٤٠٠٠نسمة كلهم من أسرة واحدة هي أسرة العزبي ،هم جميعا أميون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، لا توجد في الجزيرة أية خدمات صحية أو إنارة

وماء صحي، أناس منسيون حـــرفتهم الصـــيد، وحياتهم بعيدة كل البعد عن المدن الحديثة، حالهم مثل حال سكان أحراش أفريقيـــا أو الأمـــازون، الأماكن البعيدة عن الحضارة والمدينة، المسئولية عن هؤلاء البشر جماعية، الدولـــة، المحليـــات، الثروة السمكية، من يقولون بحقـــوق الإنســـان، يطول الكلام عن هؤلاء، يكفي أن تذهب لزيارة تلك الجزيرة لتعود محبطا حزينا علـــي هـــؤلاء السكان المعذبون في أرض منسية بلا صـــاحب ولا مسئول يقول لهم من أنتم، ويمكن أن تكـــون جزر البحيرة قطعة من أرض مطورة حديثة، لو أحسن إستخدامها والنظر إليها بفاعليـــة وعمـــل اللازم للسكان وتطور حياتهم، نقول فـــي ذلـــك الكثير من الكلمات التي ستكون جرحا وقســـوة للجميع(٦).

(ب) جهود هيئة الثروة السمكية في التطـــوير وزيادة الإنتاج:

بناء علي إستراتيجية تنمية قطاع الثروة السمكية التي وضعتها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في عام ١٩٨٦، تم تحديد الإنتاج المستهدف في عام ٢٠٠٠بحوالي٧٠ ألف طن ليصل متوســـط إستهلاك الفرد من الأسماك سنويا إلي ١٠كجم، علي أن يتم ذلك من خلال تنفيذ خطط خمســـية بدأت من الخطـــة الخمســـية٨٧-١٩٩٢والتـــي ركزت أساسا علي زيادة الإنتاجية من المـــزارع السمكية وتنفيذ مشروعات تعمـــل علـــي رفـــع إنتاجية البحيـــرات، حيـــث تضـــمنت الخطـــة مشروعات لتطوير المزارع الســـمكية التقليديـــة والتوسع في الإستزراع المكثف وتربية الأسماك في حقول الأرز وإنشاء مصانع للأعلاف وإمداد بحيرة قارون ووادي الريان بالزريعة، وتطهيـــر البواغيز التي تربط البحيرات بالبحر. ومقاومـــة النباتات المائية في المجاري المائية.

الخطة الخمسية٩٢/٩٣ - ١٩٩٦/٩٧:

تهدف هذه الخطة إلي تحقيق إنتاج قدره ٥٧١,٥ ألف طن في السنة الأخيرة من الخطة ليصـــبح متوسط نصيب الفرد ٩كجم في السنة علي أساس أن عدد السكان سيقدر بحـــوالي ٦٣,٥ مليـــون نسمة تقريبا.

وعلي هذا تم وضع عدة مشروعات مقسمة إلي أربعة مجموعات حسب طبيعتها وهي:

- المجموعة الأولي:

مشروعات تهدف إلي زيادة الإنتاج من خـــلال مشاريع إرشادية وتتمثل هذه المشاريع في الآتي:

- مشـــروع تطـــوير الإســـتزراع الســـمكي بالمحافظات.
- مشروع تنمية الإستزراع السمكي البحري.
- المشروع القومي لتنمية إنتاج أسماك البلطي.
- مشروع تنمية جمبري المياه العذبة.
- مشروع مصنع إنتاج معدات الصيد.

- المجموعة الثانية:

مشروعات تهدف إلي المحافظة علـــي إنتاجيـــة المصادر الطبيعية من التـــدهور متمثلـــة فـــي مشروعات فنية وهي:

- مشروع إنشاء وتطوير البواغيز والـــرؤوس البحرية.
- مشروع إقامة وتطوير أرصفة موانى الصيد.

- المجموعة الثالثة:

مشروعات تهدف إلي زيادة إنتاجية المصادر الطبيعية وتتمثل هذه المشروعات في الآتي:

- مشروع تطوير وتنمية البحيرات.
- مشروع بحوث تنمية الإنتاج السمكي.
- مشروع المقار الإنتاجية بالمحافظات.

- المجموعة الرابعة:

تقوم الهيئة بسد الفجوة الإنتاجية لتحقيق زيادة نصيب الفرد إلي ٩كجم/ السنة من عقد صفقات تجارية متكافئة لتصدير الأسماك البحرية ذات السعر المرتفع وإستيراد أسماك شعبية تحقق المستهدف(١).

وفي خطة الهيئة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ تنفيذ المشاريع التالية:

١- إنشاء مفرخ بحري جديد بالكيلو ٢١.
٢- إنشاء عدد ١٤٠ قفص سمكي بحري عائم لإنتاج أسماك بحرية.
٣- تشغيل مشروع مربوط بالإسكندرية.
٤- تشغيل المزرعة السمكية الشبه مكثفة ببرسيق.
٥- تشغيل مفرخات أسوان وأبي سمبل وتوشكي.
٦- مشروع تطوير الأحواض الأسمنتية بمفرخ العبارة لإنتاج أسماك مياه عذبة بالنظام المكثف.
٧- تشغيل المزارع السمكية المكثفة بشمال سيناء.
٨- مشروع إنشاء مصنع علف أسماك طاف.
٩- عملية توريد أربع معدات ووتر ماستر لعمليات خدمة تطهير وصيانة البحيرات.

هذا بالإضافة إلي ما تقوم به الهيئة من أعمال تطوير للمواقع الإنتاجية من مفرخات ومحطات تحضين ومزارع سمكية تابعة للهيئة وذلك بإستغلال المساحات المائية الموجودة بها، وكذا تنمية البحيرات وإزالة التعديات بها لصالح الصيد الحر ولزيادة الإنتاجية من البحيرات(٢).

وفي رسالة علمية عن المزارع السمكية كتب الباحث عن دور الهيئة في تنمية الثروة السمكية في مصر.مايلي: " من منطلق مسئولية الهيئة الكاملة عن قطاع الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية ، فإن الهيئة تقوم بدورها لتحقيق النهوض بالإنتاج السمكي، عن طريق تنمية مصادره المختلفة، بإستخدام أفضل الأساليب المتاحة لتحقيق ذلك. ويتمثل دور الهيئة في تنمية الثروة السمكية في مصر في تنمية مصادر الإنتاج الطبيعية،وتشمل المصايد البحرية، والبحيرات الشمالية، والبحيرات الداخلية، ونهر النيل وفروعه ، حيث تقوم الهيئة بإنشاء موانئ الصيد وتطهير البواغيز والبحيرات، والمحافظة علي مياه النيل والبحيرات من التلوث، وتزويدها بالزريعة والأصبعيات لتحسين المخزون السمكي بها ، ومنع الصيد الجائر، وحماية هذه المسطحات المائية من كافة صور التعدي، مثل التجفيف أو إستقطاع مناطق نفوذ، كما تقوم الهيئة بتبني مشروعات الإستزراع السمكي المختلفة، وتشمل المزارع والمفرخات السمكية، ومحطات تحضين الزريعة، ومحطات تجميع

الزريعة الطبيعية، بالإضافة إلـــي مشـــروعات الإستزراع الســـمكي شـــبه المكثـــف، وتربيـــة الأسماك في الأقفـــاص العامـــة، والإســـتزراع السمكي في حقول الأرز، حيـــث تقـــوم الهيئـــة بتوفير إصبعيات الأسماك اللازمة للإستزراع في حقول الأرز، كما تعمل علي تشـــجيع الأهـــالي علي تربية الأسماك في الأقفاص العائمة .وفـــي مجال مصانع الأعلاف الســـمكية يتبـــع الهيئـــة مصنعان للأعلاف السمكية، هما مصنع أعلاف برسيق بمحافظة البحيرة، بطاقـــة إنتاجيـــة ٢,٥ طن/ الساعة، ومصنع أعلاف المنزلة بمحافظـــة الدقهلية، بطاقة إنتاجيـــة ٤طن/الســـاعة، تنـــتج أعلافا تحتـــوي علـــي ١٧,٥، ٢٥% بـــروتين، وتعتبر الهيئة هي الجهـــة الإداريـــة المختصـــة بالجمعيات التعاونية السمكية، وتقوم الهيئة بإعداد النشرات الإرشادية، وعقد النـــدوات والـــدورات التدريبية، وإيفاد بعض العاملين بالحصول علـــي دورات تدريبية في الخارج. وتقوم الهيئة بإجراء التحاليل المختلفة للتربـــة والميـــاه والأســـماك والأعلاف، وتقييم المخزون الغـــذائي الطبيعـــي بنهر النيل لتنميتـــه. وفـــي مجـــال الإتفاقيـــات والتعاون الدولي تقوم الهيئة بتدعيم الإتصـــالات الثنائية مع البلدان المتقدمة، وتنشيط التعاون مع الدول المجاورة،ومنها ليبيا والمغـــرب والـــيمن والسودان والصومال وإرتيريا، لفتح مجال الصيد أمام أسطول الصيد الوطني لغزارة الإنتاج بتلك المناطق. وهناك دور غير مباشـــر، تقـــوم بـــه الشركة المصرية للصيد ومعداتـــه التـــي تتبـــع الهيئة، والتي تقوم بالصيد فـــي البحرالمتوســـط والبحر الأحمر، وتقوم بصيد وتصدير الإســـفنج والحنشان الفضـــية وأســـماك الزينة،وإســـتيراد معدات الصيد الحديثـــة،وبناء وإصـــلاح ســـفن الصيد[٣]."

إن ما جاء فيما كتب علي موقع هيئـــة الثـــروة السمكية، كلها كتابات تشير إلـــي دور إيجـــابي، وأن الهيئة تقوم بتنفيذ خطتها المرسومة لها منذ إنشائها عام ١٩٨٣ بدرجة يمكن أن نقول عنهـــا طيبة ومرضية، ووصل الأمر أن مـــدير عـــام الهيئة يقول :" إن مصر تحتل المركز ١١ علي مستوي العالم في مجال الإستزراع السمكي"[٤].

وتعقد الهيئة مؤتمرات مختلفة للرقـــي بـــالثروة السمكية وتنميتها ومنها المؤتمر العلمي الثالـــث لبحوث المصايد والإســـتزراع الســـمكي حـــول التغيرات المناخية العالمية وتأثيرها علـــي نمـــو الثروة السمكية والتحديات التي تواجه الإستزراع البحري بالتزامن مع مؤتمر الإستزراع المـــائي في ديسمبر ٢٠١٠. والمؤتمر الدولي الثاني في مجال إدارة البحيرات الساحلية في إقليم البحـــر المتوسط في الفترة من ٣-٦ ينـــاير ٢٠١١ [٥].

وفي تصريحات أخري لرئيس الهيئة فإنه يشكو مر الشكوي من مشكلة الصرف الصحي والتلوث في البحيرات ومافيا الزريعة، كما يطلب حظـــر الصيد في البحر المتوســـط لزيـــادة المخـــزون السمكي[٦].

وخلاصة تصريحات رئيس الهيئـــة والقـــائمين عليهـــا كلهـــا تؤكـــد قيـــام الهيئـــة بواجباتهـــا ومسئولياتها، والأكثر أنهم يقولون بـــأن هنـــاك تطور وتطوير وزيادة الثروة السمكية، وإذا كانت

هناك مواجهات من الأجهزة الرقابية والمحاسبية، والمواطن من ذوي العلم والإختصاص والمتابعة فإن الهيئة تنشر المعوقات والسلبيات التي تواجه القائمين علي الهيئة ومشاريعها في كل المسطحات المائية وأهمها التلوث، نقص المياه اللازمة للمزارع، والمخاطر المختلفة والتي سبق وأن ذكرناها، وكان أهم من أفاد بهذه الحقيقة من مدراء الهيئة في منطقة دمياط المهندس صلاح جمعة خبير الإستزراع السمكي ورئيس فرع الهيئة بدمياط سابقا، بشرح المعوقات التي تعترض رفع إنتاجية أسماك مزرعة الرطمة والتي منها عدم وجود حراسة كافية لحماية الأسماك من الطيور وكذلك عدم التخطيط العلمي في إنشاء وتقسيم الأحواض[٧] وأفاد في أحد المقابلات بخطورة التلوث ومافيا الزريعة، وظواهر البلطجة والتعدي بصوره المختلفة علي مسطح بحيرة المنزلة[٨].

وعلي أرض الواقع ما هي الحقيقة عن دور هيئة الثروة السمكية في رقي وتنمية المسطحات المائية وإنتاجها من مختلف انواع الأسماك لو أن البحث إقتصر في تسجيل تلك الحقيقة علي كتابات المسئولين عن الهيئة وتصريحاتهم لكانت النتيجة حسب القول المأثور" ليس في الإمكان أفضل مما كان"،نتيجة وردية ناصعة البياض إلي حد أن رئيس الهيئة قد أفاد في أحد تصريحاته أن مصر تحتل المركز رقم ١١ في إنتاج الأسماك في العالم- كما سبق أن ذكرنا- وأنها متقدمة جدا، ولكن، ولكن. علي أرض الواقع هذا ليس هو حال الثروة السمكية في مصر في مختلف أمكنة نشاطها من المسطحات المائية والبحيرات، وبالرجوع إلي حال بحيرة المنزلة وهو موضوع بحثنا، يكفي ما ذكرناه عن تردي وتراجع حال البحيرة في كل ضواحيها في الإنتاج السمكي والتعدي، ومافيا الزريعة، وسوء حال الجزر وسكانها، إنحدار كامل لبحيرة المنزلة وتراجع الإنتاج السمكي والأمراض المختلفة التي أصابت أسماك البحيرة، وتراجع الطيور المهاجرة، وقد نجد بعض العذر للقائمين علي الثروة فيما ذكرناه عن مصارف الصرف الصحي والزراعي والصناعي وأثره علي تدمير مياه البحيرة التي لم تعد ملائمة أبدا كبيئة حاضنة لمختلف انواع الأسماك، إلا أن القائمين علي الثروة السمكية لم يقدموا ويجتهدوا في تنفيذ الدراسات التي أفادت في كيفية معالجة التلوث والمخاطر التي تواجه بحيرة المنزلة وفي مقابلات مع الصيادين وسكان الجزر والمختصين أفادوا أن البحيرة تراجعت بشكل حاد منذ قيام وإنشاء الثروة السمكية عام ١٩٨٣، وغير ذلك من الشكوي المرة والمحزنة عن هيئة الثروة السمكية ورجالها. ونحن هنا نضيف مسئولية الحكم المحلي وأصحاب القرار السياسي في عدم تنفيذ الحلول والتي هي بالتأكيد لتطوير مسرح عمل هيئة الثروة السمكية في مختلف المسطحات المائية والتي منها بحيرة المنزلة. محل دراستنا.

هو بالتأكيد تقاعس وإهمال من كل تلك الجهات ، هيئة الثروة السمكية، أجهزة الحكم المحلي، متخذي القرار السياسي، هي مسئولية مشتركة بين هذه الجهات وغيرها ويضاف إليهم كل من

لم يقدم يد العون والمساعدة للنهـوض بـالثروة السمكية وزيادة الإنتاجية لتكـون أهـم روافـد الإنتاج الغذائي، خاصة أن المسطحات المائية في مصر مساحتها شاسعة تزيد علـي ١٣ مليـون فدان وبما يعادل قرابـة ١٥٠% مـن الأرض الزراعية بها[٩] وهذه المساحة تعطي أمل بأنهـا تغطي الإستهلاك المحلي وتفيض للتصدير بـل وفيها الكثير من الحلـول الإقتصـادية لتحقيـق التنمية المستدامة في عموم مصر.

ونضيف هنا في تقييم هيئة الثروة السمكية مـا نشر في الإعلام المرئي والمسموع والمكتـوب والإلكتروني من قضايا فساد وهو علي كل حال قد يكون فيه مبالغات أو تجنـي أحيانـا، إلا أن المكتـوب مصـحوب فـي بعضـه بالأدلـة والمستندات، ويحتاج إلي توضيح من القـائمين علي الثروة السمكية في مصر.

علي سبيل المثال ما ذكرناه قبلا عن المـزارع السمكية الحكومية والفساد المتأصل فيهـا ومـا كتب جاء من مختصين في هذا الميدان، حوالي سبع مـزارع سـمكية حكوميـة فـي عمـوم المسطحات المائية بمصر، أكثرها غير مـربح ولم تستغل بالكامل وبالتالي ففيها إهـدار للمـال العام والمجهود وتقاعس كل مسئول يشارك فـي فساد وإفساد تلك المزارع وجب محاسبة الجميع لتستقيم موارد الثروة السمكية التي هي ملك كل المصريين[١٠].

ومن مجمل ما كتب عن هذا الفساد نشـير إلـي قليل من كثير..

فقد كتب أشرف إبراهيم يقول:" من أهم الأسباب التي أدت بالثروة السمكية في مصر إلـي هـذا المستوي المتردي من الإنتـاج وتـدمير هـذه الصناعة الواعدة هو الفساد، فكم مـن قضـايا الفساد التي تم الكشف عنها، وهي توحي بأننـا أمام بؤرة فساد كبيرة أدت ومازالت تؤدي إلـي إهدار المال العام ففي تقرير للبنـك المركـزي كشف عن صرف ١٤مليـون جنيـه مكافـآت وبدلات لمسئولين بمشروع إسـتزراع سـمكي وكذلك حصول قيادات الثروة السمكية علي ٢,٨ مليون جنيه مكافآت شهرية بنسـبة ٣٣% عـن قيمة منحة إيطاليـة والكثيـر مـن المكافـآت والتلاعب في المناقصـات وشـراء سـيارات ووظائف وهمية،وكذلك إهدار حوالي ٥٠ مليون جنيه في هيئة الثروة السـمكية بسـبب تحميـل موازنة الهيئة مبالغ لم يتم القيـام بأيـة أعمـال مقابلها ومخالفات في تحصيل مزادات مبيعـات الأسماك، وتـأجير مـزارع ، والتغافـل عـن مصـادرة التـأمين النهـائي المسـتحق علـي المستأجرين نتيجة مخالفات، وعدم الإستفادة من مساحات أراضي تلـك الهيئـة وغيرهـا مـن المخالفات[١١].

كما كشف البلاغ رقم ١٩١٠١ عرائض النيابـة العامة المقدم في ٢٠١٥/١١/٧ عن قيام مسئولين في وزارة الزراعة بتسهيل الإستيلاء علي أرض بقيمة ٧٥٦مليون جنيه، مـن بحيـرة المنزلـة بمنطقة شطا بدمياط، التابعة للهيئة العامة للثروة السمكية، حيث تم الحصول عليها بالإستيلاء علي

مساحة ٤٥فدان من أراضي الهيئة التابعة لوزارة الزراعة(١٢).

وحول نفس هذا المعني بالضبط كتب في موقع آخر "كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات صرف ١٤ مليون جنيه مكافآت وبدلات لمستشارين وعاملين بمشروع الإستزراع السمكي، تقرير رسمي من الثروة السمكية بيع ١١٠فدان لسداد رواتب الموظفين، وهلاك بنية المشروع بالكامل، ويكمل التقرير باقي المخالفات التي سبق ذكرها عن صرف مبلغ ٢,٨مليون جنيه مكافآت شهرية والتلاعب في المناقصات وشراء السيارات والوظائف"(١٣).

وأشار تقرير آخر للمركزي للمحاسبات عن مشروع مريوط للإستزراع السمكي في عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ إلي صرف ٦,٩٢٠ مليون جنيه مكافأة علي الجهد المبذول لحماية البحيرات و ١,٢١٨ مليون بدل غذاء و١٦٠ ألف لمستشارين قضائيين منتدبين للمشروع و٢٧٨ألف مبالغ صرفت دون وجه حق و٥,٣ مليون جنيه من أموال الصندوق مرتبات العاملين في مشروع مريوط للمزارع السمكية في الفترة من ديسمبر ٢٠١١ حتى يوليو ٢٠١٢(١٤).

وعلي إمتداد هذا التقرير نشرت وقائع فساد كثيرة مختلفة ومتنوعة كتبت في عدد ٨صفحات وكلها مشفوعة بالأدلة الدامغة التي تثبت هذا الفساد وحجمه ومقداره بملايين الجنيهات التي ضاعت هباءا علي موازنة الدولة والأكثر فسادا وإفسادا مشاريع هيئة الثروة السمكية التي هي الأمل والمأمول في سد فجوة الغذاء من الإنتاج السمكي وإضافة موارد لميزانية الدولة.

وهذه الوقائع منشورة جهارا نهارا بأسماء الناشرين وأرقام القضايا ومصادرها وحجم المبالغ وأماكن وتواريخ صرفها وهي بذلك تجسد وتؤكد أحد أهم أسباب تراجع الثروة السمكية في أماكن صيدها ونشاطها في كل مسطحات المياه المصرية .والمسؤولية هنا في إهدار المال العام وعدم تنمية المصايد وتطويرها، وتقاعس المسئولين ومتخذي القرار السياسي، مسئولية جماعية شارك فيها كل تلك الجهات بالفعل والتنفيذ والتستر وحتي عدم المتابعة والفهم مسئولية خطيرة تدل علي غياب الوعي والعلم وعدم الإحساس بالمواطنة الحقة في خدمة الوطن والمواطن.

ورب سائل أن هذه القضايا المنشورة ليست من ثبوت أوراق المحاكم وأرشيف الدولة، والإجابة أنها منشورة في مواقع كثيرة. والأكثر قناعة وإقناعا في صحة تلك المعلومات من وقائع الفساد وإهدار المال العام هو واقع الثروة السمكية والمسطحات المائية الواقع المعاش وبالأخص بحيرة المنزلة التي أكدت الأرقام والمساحات والإنتاج هذا التراجع الخطير يوما بعد يوم إلي درجة تآكل مساحات تلك البحيرة لأكثر من النصف بكثير وتلوثها بمصادر الماء الملوث من الصرف الصحي والزراعي والصناعي إلي الحد أن الأسماك لم تعد بقادرة علي التعايش مع تلك المياه الملوثة، وكذلك الطيور المهاجرة، وحتي الإنسان الذي يعيش في

جزر البحيرات وعلي شـواطئها، هـو الآخـر ضاقت أمامه سبل الرزق في أعمال الصيد، وبدأ يهجر تلك الحرفة ويبحث من جديد عـن عمـل آخر، بعد ضياع مئات السنين في تلك المهنة من عهد أجداده والتي ورثها هو الآخر عنهم ليتركها آسفا حزينا مع ذكريات لا تفـارق عقلـه هـو وأقرانه عن أجمل أيام صفاء بحيـرات مصـر وأسماكها الوفيرة وطيورها المعمرة وثرواتهـا الدفينة . لم يبق منها إلا الذكريات.

هوامش الفصل الأول

الهيئة العامة لتنمية الثروة السـمكية وأثرهـا علي بحيرة المنزلة وعموم المسطحات المائية

●نشأة بحيرة المنزلة:

١- هو اللواء عبد المنصف محمود، مدير خفر السواحل والمشرف علـي بحيـرة المنزلـة وبحيرات مصر الشمالية حتى عام ١٩٤٧م، ألف كتابا عنوانـه"علي ضـفاف بحيـرات مصر،بحيرة المنزلة، بحيرة البرلس" طبـع في طبعته الأولي عام ١٩٤٧، وطبـع بعـد ذلك في سلسلة من الشـرق والغـرب، دار الكاتب العربي للطباعـة والنشـر جـ١، القاهرة١٩٦٧م.

٢- المرجع السابق جـ١ صـ٣/٤.

٣- نقولا يوسف، هل كانت بحيرة المنزلة سهلا زاهرا؟

وهل تصبح ثانية إقليما عامرا، جريـدة أخبـار دمياط.

العدد٢٨٩ في ١٩٥٥/١١/٢٨.

٤- الفريد.ج.بتلر. فتح العرب لمصر، ترجمـة محمد فريد.أبو حديد بك صـ٣٧١/٣٧٢. صفحات من تاريخ مصر، مكتبة مـدبولي. القاهرة.ب.ت

٥- الحسين بن علي المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر جـ١، المكتبـة العربيـة، بيروت.ب.ت.

٦- نقولا يوسف. المرجع السابق.

٧- نقولا يوسف. هل كانت تنيس وجاراتها مدنا قائمـة. أخبـار دميـاط، العـدد٢٨٨ فـي ١٩٥٥/١١/٢١.

٨- نقولا يوسف. أخبار دمياط العدد٢٨٧، فـي ١٩٥٥/١١/١٤.

٩- نقولا يوسف. أخبار دمياط. العدد والتـاريخ السابق.

●إدارة بحيرة المنزلة قبل تأسيس هيئة الثروة السمكية عام ١٩٨٣م:

١- حسين الشافعي، بحيرة المنزلـة. المشـاكل والحلول.

http://kenanaonline.com

٢- راجع: - حسين الشافعي. المرجع السابق.

- علاء العطار. تراجـع مسـاحة بحيرة المنزلة في ٢٠٠١/٣/٢٨

www.ahram.org.eg.

٣- وزارة الصحة والسـكان. مركـز الرصـد البيئـي ودراسـات بيئية.إمبابـة، إدارة السموم.

التقرير العلمي الثالث. رصـد مسـتوي تلـوث الأسماك بالمعادن الثقيلـة الضـارة فـي

بعض بحيرات مصر. مايو ٢٠٠٢ صـ٣.

٤- عبد الرحمن الرافعي. عصر محمد علي.صفحات مختلفة.

ضمت إمبراطورية محمد علي الشام والحجاز وحدود مصر الجنوبية في السودان، ومنابع النيل والحبشة وسواحل البحر الأحمر.

٥- إلياس الأيوبي. تاريخ مصر في عصر إسماعيل من سنة ١٨٦٣إلي سنة ١٨٧٩. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. القاهرة. ب.ت.١٦٠/١٦١.

٦- المرجع السابق صـ١٦٠/١٦١.

٧- المرجع السابق صـ١٩١.

٨- إسمه إسميعلو بك، والدته يهودية من عائلة أصلان قطاوي، وكانت وصيفة في قصر الخديوي إسماعيل. منحه الخديوي إسماعيل إلتزام جباية أموال بحيرة المنزلة، ظلت هذه العائلة موجودة في دمياط وغيط النصاري حتى قبل عام ١٩٥٢، ولهم مقابر هناك تعرف بمقابر اليهود.

مقابلة مع: عصمت اللفات وهو من المعمرين في غيط النصاري ، ويعمل بحرفة النجارة، وعمره حتى تاريخ المقابلة ٨٤ سنة.

المقابلة بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٧. أجري المقابلة الباحث: أحمد عبد السلام الزفتاوي. هاجم الصيادون قصر إسميعلو بك وأحرقوه بعد هذه الحادثة.

راجع: المقابلة السابقة.

٩- اللواء عبد المنصف محمود. مرجع سابق. صـ٨١/٨٢.

١٠- المرجع السابق صـ٨٢.

١١- قوات حرس الحدود. تاريخ مشرف في العسكرية المصرية.

الوفد. HTTP://m.alwafd.org

١٢- المرجع السابق.

- أميرة إبراهيم. أخبار مصر دايما ياعبد الودود مرابط علي الحدود التحرير الإخباري.

http://www.thrirnews.com

١٣- قوات حرس الحدود . مرجع سابق.

- اللواء عبد المنصف محمود. صيد البحر. الدار القومية ١٩٦٥.

- أخبار دمياط في ١٩٦٣/٦/١٧. صـ٦.

١٤- من أوراق المعهد الهيدروليكي لعلوم وبحوث المصايد.

- عبد المنصف محمود. علي ضفاف بحيرات مصر. صـ٨٣/٨٤.

١٥- عبد المنصف محمود. المرجع السابق. صـ٨٤/٨٥.

١٦- المرجع السابق. صـ٨٥/ ٨٦.

●الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية :

أهداف الهيئة وإختصاصاتها

١- الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية صـ١١٤١. صدر برئاسة الجمهورية في ١٩٨٣/٥/٣١م.

٢- قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣. سبق ذكـره. صـــ١١٤٢/١١٤٣.

٣- راجع المواد (٦، ٧، ٨، ٩) من القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ صـــ١١٤٤/ ١١٤٦.

٤- المصدر السابق صـــ ١١٤٦/١١٤٧ راجع المواد(١٢، ١٣)

● **تشتت الجهاز الإداري للهيئة العامة لتنميـــة الثروة السمكية وسلبياته علي بحيرة المنزلة:**

١- إليـــاس الأيـــوبي . مرجـــع ســـابق. صـــ١٦٠/١٦١.

٢- راجع – أميرة إبراهيم. مرجع سابق.

– نقـــولا يوســـف. أخبـــار دميـــاط. ١٩٥٥/١١/١٤.

– عبد المنصف محمود. المرجـــع الســـابق. صـــ٨٣/٨٦.

٣- راجع – أميرة إبراهيم. أخبـــار مصـــر . مرجع سابق.

– ما لم تعرفه عن قوات حرس الحدود. عيون مصر الساهرة.
http://www.christian.dogma.com

٤- التقرير النهائي للجنـــة الإنتـــاج الزراعـــي والري وإستصلاح الأراضي عن موضوع " أهم الجهات الرئيسية المعنية بالثروة السمكية" مجلس الشوري. دور الإنعقاد العادي الحادي والعشرين ٢٠٠١م.

٥- الجريدة الرسمية. قرار رئـــيس جمهوريـــة مصر العربية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية. صـــدر برئاسة الجمهورية في ١٩٨٣/٥/٣١م.

٦- المصدر السابق صـــ٦٢/٦٥.

٧- ما لم تعرفه عن قـــوات حـــرس الحـــدود . مرجع سابق.

● **تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن غيـــاب التنسيق في قطاع الثروة السمكية، وتعدد جهات الإشراف:**

١- منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحـــدة، قطاع الصيد.
توزيع وتجارة الأسماك في جمهورية مصر العربية صـــ١٨. مكتبة مجلس النواب.

٢- المصدر السابق صـــ١٨/٢١.

٣- التقرير النهائي للجنـــة الإنتـــاج الزراعـــي والري وإستصلاح الأراضي عن موضـــوع أهم الجهـــات الرئيســـية المعنيـــة بـــالثروة السمكية. مجلس الشوري ٢٠٠١ صـــــ٧٢.
دور الإنعقاد العادي الحادي والعشرين.

٤- نفس المصدر صـــ٧٣/٧٥.

٥- نفس المصدر صـــ٧٦.

٦- نفس المصدر صـــ٧٩/٨٠.

٧- نفس المصدر صـــ٨١/٨٢.

٨- نفس المصدر صـــ٨٣/٨٤.

٩- منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحـــدة ، قطاع الصيد، المصدر السابق. صـــ٦.

●**الهيكل الـــوظيفي لقطاعـــات هيئـــة الثـــروة السمكية:**

<u>مزارع الأسماك:</u>

١- الموقع الرسمي للهيئة العامة لتنمية الثـــروة السمكية. الهيكل الوظيفي لقطاعات الهيئـــة .
http://www.gafrd.org/posts/84667

٢- منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحدة. قطاع المصايد. صـــ١٨. مكتبة مجلس النواب.

٣- الإستزراع السمكي والمصايد في مصر والوطن العربي . محمود عبد الباري. http://kenanaonline.com

٤- نفس المرجع. صـــ٣.

٥- نفس المرجع صـــ٣

٦- نفس المرجع صـــ٣.

٧- نفس المرجع صـــ٥.

٨- المهندس صلاح جمعة خبير الإستزراع السمكي ورئيس فرع هيئة الثروة السمكية بدمياط.

محافظ دمياط يبحث رفع إنتاجية المزرعة السمكية بالرطمة . الثروة السمكية بدمياط. الموقع الرسمي للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

http://www.gafrd.org المهندس صلاح جمعة تعاون بإخلاص مع الفريق البحثي لدراسة بحيرة المنزلة، وهو من أهم خبراء الإستزراع السمكي في مصر ومشهود له بالشرف والنزاهة.

●تقييم دور هيئة الثروة السمكية وأثرها:

أ- جهود هيئة الثروة السمكية وأثرها علي بحيرة المنزلة:

١- تراجع مساحة بحيرة المنزلة من ٧٥٠ألف فدان إلي ١٢٠ فدان بسبب الإهمال وأعمال التجفيف. تحقيق علاء العطار . الأربعاء ٢٠٠١/٣/٢٨. الأهرام. www.ahram.org.eg

٢- مقابلة مع سكان جزيرة بن سلام بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤. قام الفريق البحثي لبحيرة المنزلة بزيارة جزيرة بن سلام ومن أعضاء الفريق البحثي أ.د/ نبيل عبد الحميد سيد احمد. رئيس الفريق البحثي، أ.د/ ممدوح سالم سراج. ومن الفريق المساعد أ. أحمد الزفتاوي، أ. محمد اللبان.

وكذلك زيارة جزيرة العزبي بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨ بصحبة شرطة المسطحات المائية بقيادة العقيد سامح محمود. والفريق البحثي مكون ممن سبق ذكرهم ويضاف إليهم د. مصطفي محمود ، كلية الآداب ، د. بسمة شتا. كلية العلوم.

- نبيل عبد الحميد. عزبة البرج من عام ١٩٣٠إلي ٢٠٠٠م مشروع بحثي لجامعة المنصورة- كلية التربية بدمياط.٢٠٠٤م. رئيس الفريق البحثي أ.د/ نبيل عبد الحميد سيد أحمد.

٣- بحر البقر ثعبان يسمم الحياة في ٦محافظات. نعمة عبد الرحمن . الأهرام. ٢٠١٥/٤/٨. http://www.ahram.org.eg.

- مصرف بحر البقر شريان تلوث. محمود الشاذلي. الوفد. البوابة الإلكترونية ٢٠١٤/٨/٦. http://alwafd.org.

٤- الصيد بالكهرباء يدمر الثروة السمكية في بحيرة المنزلة الوطن في ٢٠١٦/٥/١٧. بوابة إلكترونية شاملة. الصيادون يطالبون فتوي لتحريم الصيد بالكهرباء والثروة

السمكية مهددة بالإنقراض. الوطن. المرجع السابق.

٥- زيارة الفريق البحثي لجزيرتي العزبي وبن سلام السابق ذكرهما.

٦- تقارير زيارة الفريق البحثـــي لجزربحيـــرة المنزلة. في ملاحق الدراسة.

(ب) جهود هيئة الثروة السمكية في التطـــوير وزيادة إنتاج الثروة السمكية:

١- منظمة الأغذية والزراعة والأمم المتحـــدة ، قطاع المصايد، مصدر سابق صـــ١٦/١٧.

٢- خطة الهيئة العامة لتنمية الثـــروة الســـمكية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ أعدته للنشر آلاء سامح. http://kenanaonline.com

٣- إسم الباحث. عصام عـــلام. مـــدير الإدارة العامة للمشروعات .

عنوان الدراسة: دراسة تحليلية لإقتصاديات المزارع السمكية مع الإشارة إلي المـــزارع التابعة للهيئة العامة لتنمية الثروة الســـمكية ٢٠٠٤م صـــ٢ في مصر. الموقع الرســـمي للهيئـــة العامـــة لتنميـــة الثـــروة الســـمكية http://www.gafrd.org

٤- رئيس الهيئة هو الدكتور محمد فتحي وقـــد ذكر ذلك في ٢٠١٦/٣/١٥ وحمـــل حديثـــه علي موقع الهيئة الرسمي، نقلا عن وكالـــة أنباء الشرق الأوسط.

http://www.gafrd.org

٥- المؤتمر الدولي الثـــاني فـــي مجـــال إدارة البحيرات الساحلية في إقليم البحر المتوســـط فـــــي الفتـــــرة مـــــن ٣/٦ ينـــــاير ٢٠١١. http://www.gafrd.org

٦- حظر الصيد في البحر المتوســـط. نواجـــه مشكلة الصرف الصحي. الموقـــع الرســـمي للهيئة العامة لتنمية الثروة الســـمكية٢٠١٦ http://www.gafrd.org

٧- محافظ دمياط يبحث رفع إنتاجية المزرعـــة السمكية بالرطمة ، الموقع الرســـمي للهيئـــة العامة لتنمية الثروة السمكية. إعداد. مارينـــا مجـــدي. إشـــراف . أمـــاني إســـماعيل. http://www.gafrd.org

٨- مقابلة مع الفريق البحثـــي أ.د/ نبيـــل عبـــد الحميـــد، أ.د/ ممـــدوح ســـراج ، أ. أحمـــد الزفتاوي ، أ. سماح بدوي (مارس ٢٠١٦). بمقر الهيئة العامة للثروة الســـمكية شـــطا. دمياط.

٩- راجع – الثروة السمكية في مصـــر .مـــن ويكيبديا الموسوعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wiki/

١٠- راجع ما كتبناه عن المـــزارع الحكوميـــة للثروة السمكية.

١١- أشرف إبراهيم ٣سبتمبر ٢٠١٦. الفســـاد يدمر الثروة السمكية . http://www.sasapost.com

١٢- نفس المرجع.

١٣- بالمستندات" مزرعة فساد وإهـــدار المـــال العام" في هيئة الثروة السمكية. في العمـــق. شعبان جمال ٢٠١٦/٣/١١ . اليوم الجديد. http://www.elyomnew.com/news/

١٤- نفس المرجع.

في هذا المنشور الصادر في اليوم الجديـــد صور المستندات التي تثبـــت هـــذا الفســـاد وأوجه صرفه.

المصادر والمراجع

أثبتنا في هوامش الفصل المصادر والمراجع المختلفة. ونجمل فيما يلي أهم ما أمكن الرجوع إليه والنقل منه.

- القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣. الجريدة الرسمية.

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣م بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وهو مصدر هام، وحاكم للدراسة، لما فيه من مواد وقرارات ومعلومات لابد من مراجعتها ، فهي شارحة ومفسرة وحاكمة لكل عمل ونشاط هيئة الثروة السمكية.

- مجلس الشوري.

جمهورية مصر العربية .دور الإنعقاد العادي الحادي والعشرون . التقرير النهائي للجنة الإنتاج الزراعي والري وإستصلاح الأراضي. عن موضوع أهم الجهات الرئيسية المعنية بالثروة السمكية ٢٠٠١ ولا يقل هذا المصدر عن سابقه لما فيه من مناقشات وأفكار وآراء، وتنظيم عمل، وجهات إختصاص، وغيرهم جميعهم شارح ومحدد وإطار عمل هيئة الثروة السمكية.

- منظمة الأغذية والزراعة، التابعة للأمم المتحدة.

ومحتواه عن قطاع المصايد وحالة الصناعة السمكية(التعليب، التدخين، صناعة دقيق السمك) الموارد المتاحة من الأسماك بالبحر المتوسط والأحمر وبحيرات الدلتا والفيوم وشمال سيناء ، الموارد السمكية من المصايد المغلقة.

ضرورة تنمية الثروة السمكية لسد الفجوة بين أسعار الأسماك وأسعار البدائل البروتينية الأخري من لحوم حمراء وبيضاء آخذين في الإعتبار الزيادة السكانية المتتالية.

- الموقع الرسمي للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

http://www.gafrd.org

الهيئة العامة للثروة السمكية من أهم الهيئات التي أنشأت وخصصت لها موقعا علي روابط التواصل الإجتماعي، وفي هذا الموقع حرصت الهيئة علي تسجيل ونشر كل نشاطها ، من محاضرات وندوات، ومشاريع وخطط ، هيكل الهيئة ووظائفها وفروعها المختلفة، وكل ما يتعلق بالمسطحات المائية والثروة السمكية وتنميتها ،الواقع ومشاكله وسلبياته ، والمأمول وآفاقه وسبل تحقيقه ،وكذلك دخل الكثيرون علي روابط ذات صلة وكتبت وسجلت إنتقادات كثيرة وسلبيات الهيئة ومشاكلها، خاصة فيما يتعلق بالإستزراع السمكي،ودار حوار ومناقشات،دخل بعض من مدراء الهيئة في تلك المناقشات بالدفاع المبني علي الأدلة والقرائن وفي بعض هذه المناقشات كانت هناك كتابات عن فساد حاد مهلك للهيئة والإستزراع السمكي وإهدار للمال العام والوقت والجهد ، ونشرت بعض المواقع أدلة الفساد وإهدار المال العام.

ونذكر هنا قليل من كثير فيما نشر وأخذنا منه بحذر وبعد تمحيص ومراجعات مختلفة:

- الهيكل الوظيفي لقطاعات الهيئة. الموقع الرسمي للهيئة لتنمية الثروة السمكية.

- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، ودورهـا في تنمية الثروة السمكية في مصر.
- محافظ دمياط يبحث رفع إنتاجيـة المزرعـة السمكية بالرطمة.
- رئيس الهيئة. نواجه مشكلة الصرف الصحي في البحر ومافيا الزريعة.
- رئيس الهيئة. حظر الصيد في البحر المتوسط لزيادة المخزون السمكي.
- المحكمة تلزم الحكومة بالحفاظ علي الثـروة السمكية وتطوير البحيرات بالقوة الجبرية.
- المؤتمر العلمي الثالـث لبحـوث المصـايد والإستزراع السمكي.
- المؤتمر الـدولي الثـاني فـي مجـال إدارة البحيرات في إقليم البحر المتوسط في الفترة من ٣- ٦ يناير ٢٠١١.
- أسماك الهيئة الطازجة بسعر ١٠ جنيهات في منافذ البيع بمحافظة الجيزة.
- بموجب إتفاقية مع الحكومة الإيطاليـة : ٥٣ مليون جنيه لتنميـة الإسـتزراع البحـري للأسماك.
- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، المنطقـة الشرقية للثروة السمكية.
- الهيئة العامة لتنمية الثروة السـمكية، الإدارة العامة للشئون البيطرية.
- دورة إحصاء سمكي، وحصر رخص الصيد وميكنتها.
- برنامج الـدورة التدريبيـة "أعمـال الرفـع المساحي بـأجهزة gps" مـن الفتـرة مـن ٢٠١٠/١٠/١٦ حتى ٢١ أكتوبر ٢٠١٠.
- إجتماع لقيادات هيئة الثروة السمكية من أجل إعادة بناء الهيكل التنظيمي للهيئة.
- ديوان عام الهيئة.
- العاملين بالهيئة.
- من أجل النهوض بالثروة السمكية.
- إعرف مديرك – الإدارة المركزيـة لشـئون مكتب رئيس الهيئة، الإدارة العامة للتفتـيش العام.
- منطقة دمياط، عدد ٩٠ مقال تحت قسم منطقة دمياط.
- برنامج الرصد البيئي للبحيرات المصـرية. بحيرة المنزلة ٢٠١٤.
- رئيس الهيئة يعقد إجتماعا بشأن إنهاء مشروع قناة البط في دمياط.

<u>مواقع ذات صلة تكتب عن الهيئـة، الماضـي والحاضر</u>

- من قـوات حـرس الحـدود ١٨٧٨، إدارة السواحل وإدارة الحدود.
http://www.christiam- dogma.com
- تطـوير هيكـل وزارة البيئـة
http://farmalr.gov.eg
- الثروة السمكية فـي مصـر.من ويكيبـديا. الموسوعة الحرة.
http://ar.wikipedia.org
- دايما يا عبد الودود مرابط علي الحـدود(١) التحرير الإخبارية.
http://www.tahrirnews.com
- المطرية(الدقهلية) من ويكيبـديا. الموسـوعة الحرة.
http://www.wikipedia.org

- خطة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.
http://kenanaonline.com
- التحقيق مع مدير الثروة السمكية ببورسعيد بتهمة الفساد الإداري. الإثنين١٤/١١/٢٠١٣
http://fishinegypt.blogspot.com.eg
- الإشتراكي. أوضاع العاملين بمزرعة طلمبات برسيق في اليوم الخامس للأحزاب بقلم أسامة محمود http://eevsoc.me/people/sm-mhmwd.
- الإنتاج السمكي العالمي. ساسة sas. أشرف إبراهيم .
http://www.sasapost.com/feed
- بالمستندات" مزرعة فساد وإهدار المال العام" في هيئة الثروة السمكية. في العمق. شعبان جمال. اليوم الجديد http://www.elyomnew.com/news/
- الإستزراع السمكي والمصايد في مصر والوطن العربي مجموعة متخصصة في مناقشة قضايا الإستزراع السمكي والمصايد، المزارع الحكومية. نموذج لإهدار الموارد. محمد عبد الهادي. http://kenanaonline.com وهذا المنشور يحتاج لإيضاح من القائمين علي الثروة السمكية لما فيه من إتهامات وخطورة علي الثروة السمكية " المزارع الحكومية" وقد حاول أحد قيادات الهيئة تفنيد الإتهامات، وكتبنا في الدراسة الذين ناقشوا الموضوع ودخلوا في الحوار.

تقارير وإحصاءات:

- كتاب الإحصاءات السمكية السنوي. fisih statistics yearbook2014
- وزارة الصحة والسكان. التقرير العلمي الثالث. رصد مستوي تلوث الأسماك بالمعادن الثقيلة الضارة في بعض بحيرات مصر. مايو ٢٠١١.

مراجع هامة:

- أبي الحسن بن علي المسعودي. مروج الذهب ومعادن الجوهر. صيدا. بيروت.ب.ت.
- الفرد.ج. مبكر. فتح العرب لمصر. عربة محمد فريد أبو حديد بك: مدبولي القاهرة.
- تقي الدين بن عباس أحمد بن علي المقريزي. المواعظ والإعتبار. بذكر الخطط والآثار. المعروف بالخطط المقريزية. جـ١.
الذخائر /٥٢ الهيئة العامة لقصور الثقافة. القاهرة. ب.ت.
- عبد المنصف محمود(اللواء). علي ضفاف بحيرات مصر . بحيرة المنزلة – بحيرة البرلس من الشرق والغرب. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر. العدد١٩٨ القاهرة ١٩٦٧.

هذا الكتاب لا غني عنه لمن يكتب عن بحيرة المنزلة خاصة وبحيرات مصر عامة، فالمؤلف هو اللواء عبد المنصف محمود ، الذي عمل مديرا لمصلحة خفر السواحل والمطرية، التي عنيت ببحيرة المنزلة، وإستمر في عمله سنوات طويلة حتى أحيل للتقاعد عام ١٩٤٧ فهو شاهد علي الأحداث وخبير بتطورات وأحوال بحيرة

المنزلة وكافة اللوائح والأنظمة التـــي حكمتهـــا، خاصة في تلك الحقبة الزمنية القديمة .

الدوريات

- من أهم من كتبوا عن بحيرة المنزلة خاصة والثروة السمكية عامة الكاتـــب المشـــهور. نقولا يوسف وهو من أشهر من كتبوا عـــن دمياط في مجلدين كبيرين، وخـــص بحيـــرة دمياط بسلسلة مقالات عبارة عن دراســـات علمية موثقة نشرت مسلســـلة وتباعـــا فـــي جريدة أخبار دمياط ، وهي جريـــدة كانـــت تصدر قبل ثورة ١٩٥٢ لســـنوات طويلـــة، وإستمرت في الظهور حتـــى بعـــد الثـــورة وأيضا لسنوات طويلة. ونذكر فيما يلي بعض من هذه الدراسات التي إقتبسنا بعضها وباقي المقالات كانت مهمة جدا للتعريف بـــالكثير من الأخبار والمعلومات عن بحيرة المنزلـــة ودمياط وقل أن نجدها في غير ذلـــك مـــن الإصدارات أو حتى في الوثائق الرســـمية، ومن هنا تأتي أهمية كتابات نقـــولا يوســـف والتي لا غني عنها أبدا لمن يكتب عن دمياط وبحيرة المنزلة.
- **<u>وفيما يلي بعض ما كتبه نقولا يوسف:</u>**
- نقولا يوسف بحيرة المنزلـــة.مجال حيـــوي فســـيح للـــدمياطيين وميـــدان لمشـــروعات إقتصادية جديدة.أخبار دمياط ١١/٢، ١١/٣ ١٩٥٣
- نقولا يوسف جولة فـــوق بحيـــرة المنزلـــة. مشـــاهد وذكريات،أخبـــار دميـــاط ٢٣، ٥٣/١١/٣٠ – ١٤، ١٩٥٣/١٢/٢١،٢٨.
- نقولا يوسف فردوس الطيور ببحيرة المنزلة. أخبار دمياط في ١١،١٨، ١٩٥٤/١/٢٥.
- نقولا يوسف جزائر ترصـــع وجـــه بحيـــرة المنزلة . جولة بين القديم والحديث.
- أخبار دمياط ١٢، ٤/١٩، ١٩٥٤/٥/٣.
- نقولا يوسف حكايات عن تأسيس دمياط منذ ألف سنة، أقوال كتـــاب القـــرن العاشـــر . أخبار دمياط ١٠/١٨، ١٩٥٤/١١/١
- نقولا يوسف تعمير بحيرة المنزلة، هل تعود الحياة إلي تنيس وتونـــة . أخبـــار دميـــاط ١٩٥٥/٢/٧.
- نقولا يوسف مستقبل بحيرة المنزلة بين البقاء والفناء ١٩٥٥/٤/٤.
- نقولا يوسف البحث عن مدن بحيرة المنزلة القديمة – جارات دمياط – بوره والســـمك البوري. أخبار دمياط ٤ ، ١٩٥٥/٧/١١.
- نقولا يوسف جـــارات دميـــاط وشـــقيقاتها: البحث عن مدن بحيرة المنزلـــة القديمـــة. أخبار دمياط ٧/٢٥، ٨، ١٩٥٥/٨/١٥.
- نقولا يوسف البحث عن مدن بحيرة المنزلة القديمة، ســـمنه ٨/٢٦، ١٩٥٥/٩/٥ مدينـــة المنزلة ١٩٥٥/٩/٢٦. أخبار دمياط.
- نقولا يوسف البحث عن مدن بحيرة المنزلة القديمـــة . المطريـــة. أخبـــار دميـــاط. ١٩٥٥/١٠/١٧.
- نقولا يوسف هل كانت بحيرة المنزلة ســـهلا زاهرا، وهل تصبح ثانية إقليما عامرا ، وهل كانت تنيس وجاراتها من جزر البحيرة مدنا قائمة تتوسط ذلك السهل الناضـــر، فمـــا أن

غمره الماء تحولت إلـــي جزائـــر؟ أخبـــار دمياط ١٤، ٢١، ١٩٥٥/١١/٢٨.

- نقولا يوسف دنيا الأسماك ببحيرة المنزلة.
- أخبار دمياط ١٦، ١٩، ١٩٥٦/١/٢٧.

بعض ما كتب عن جزيرتي العزبي وتنيس ، في المواقع الإلكترونية والتواصل الإجتماعي:

- جزيرة العزبي، القرية التي تبعد ٤٥كم عـــن أقرب مدرسة مصـــرس. زينـــب الزغبـــي. الدستور الأصلي في ٢٠١٠/٤/٨
http://www.masress.com/dostor/
- جزيرة العزبي. موت بالحياة. فاطمة شـــاكر ٢٠١٠/١٠/١٠.
http://www.facebook.com.

-جزيرة العزبي،الحدودية،تعيش فـــي القـــرون الوســـــطي،دمياط،إبراهيم العشـــــماوي، بوابـــــــــــــــــــــــــــةالأهرام ٢٠١٥/١/٢٠http://www.ahram.org.eg/news

- بحيرة تنيس. المنزلة حاليا. صدي بورسعيد. طارق إبراهيم. ٢٠١٥/٤/٦.
http://www.sadaportsaid.com.
- جزيرة العزبي. الجنة المنســـية فـــي بحيـــرة الفقر. بوابة الشروق. ٢٠١٦/٣/٣.
http://www.shorouknews.com/news.
- جزيرة العزبي. الرجال مصـــابون بالفشـــل الكلوي والنساء بالبلهارسيا، داخـــل جزيـــرة بدمياط. صوت الملايين
http://www.soutelmalaien.com
- جزيرة تنيس وتاريخها. أخبار المنزلة (بحيرة المنزلة).
http://www.behertelmanzala.blogspot.com.eg/